لبنان

النداء الإنساني العاجل

مارس/ آذار - مايو/ أيار 2026

دورة البرنامج الإنساني 2026

إصدار 13 مارس/ آذار 2026

لمحة سريعة

Explore more at
unocha.org/lebanon

المتوقع احتياجهم للمساعدة	المستهدفون	المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)
1.3مليون	**1.0مليون**	**308.3 مليون دولار**

يُعدُّ هذا النداء العاجل في المقام الأول أداة لجمع التبرعات مخصصة لدعم الاستجابة لحالات الطوارئ التي تقودها الحكومة، وخلال هذا النداء، يسعى مجتمع العمل الإنساني إلى تمكين الشركاء من توسيع نطاق المساعدة الإنسانية المبدئية والمنسقة والشاملة على مدى فترة ثلاثة أشهر (مارس/ آذار - مايو/ أيار 2026)،

يدعو هذا النداء ذو الأولوية إلى جمع 308.3 ملايين دولار أمريكي لتقديم المساعدة والحماية المُنقِذة للحياة لما يصل إلى مليون شخص، بما في ذلك اللبنانيون الأكثر ضعفاً، والنازحون السوريون، ولاجئو فلسطين في لبنان، واللاجئون الفلسطينيون من سورية، والعمّال المهاجرون لمدة ثلاثة أشهر، وثمة حاجة إلى ضخ أموال إضافية على الفور من خلال النداء العاجل لتلبية الاحتياجات الحيوية لإنقاذ الأرواح الناجمة عن تجدد الأعمال القتالية، بالاعتماد على آليات التنسيق الحالية لخطّة لبنان للاستجابة (والمطالب المالية المرتبطة بها) لدعم الاستجابة للتصعيد.

النزوح مستمر ولا تزال الاحتياجات قيد التقييم، ومن ثم فإن أرقام التخطيط الواردة في النداء العاجل تستند إلى الاتجاهات التي لوحظت في النزاعات السابقة، واستنادًا إلى التوقعات، يُقدر أن مليون و300 ألف شخص سيتضررون مباشرة بالنزاع حال استمرار الاتجاهات الحالية.

لمحة عن شدة النزاع 2-11 آذار 2025

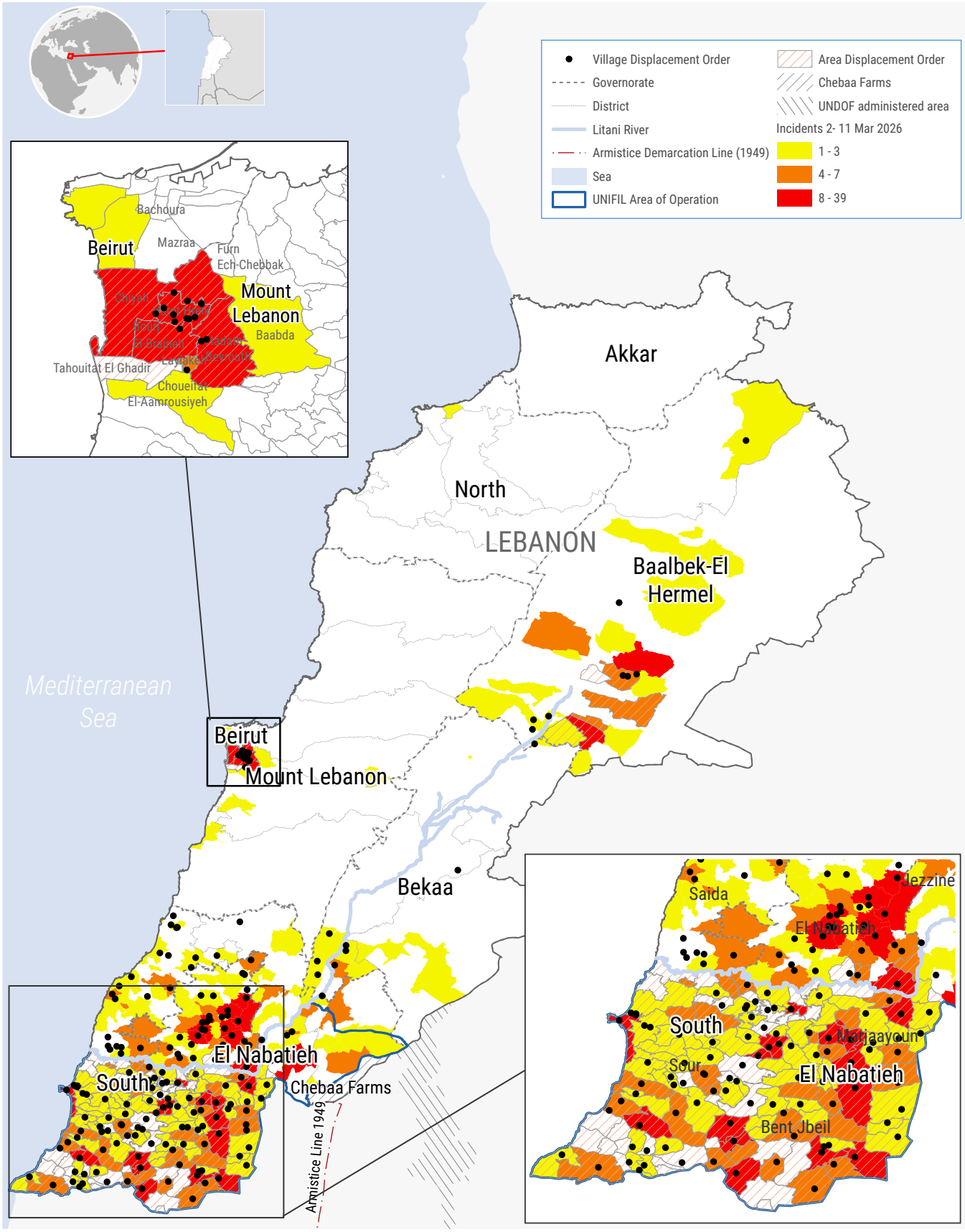

جدول المحتويات

02 **لمحة سريعة**

06 **الجزء الأول: لمحة عامة عن الأزمة**

11 **الجزء الثاني: الأهداف الاستراتيجية**

12 **الجزء الثالث: استراتيجية الاستجابة**

17 **الجزء الرابع: استجابة القطاع**

17 المساعدة النقدية متعددة الأغراض

19 التعليم

20 الأمن الغذائي والزراعة

22 الصحة

23 التغذية

24 الحماية

26 حماية الطفل

29 المأوى

30 الاستقرار الاجتماعي

32 المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

33 اللوجستيات والاتصالات السلكية واللاسلكية

34 خدمات التنسيق والدعم

36 **كيفية المساهمة**

37 **نبذة**

الجزء الأول: لمحة عامة عن الأزمة

الصدمات والتأثير

في خضم التصعيد العسكري في أرجاء منطقة الشرق الأوسط، اشتدت حدة الأعمال القتالية بين حزب الله وإسرائيل بشكل حاد في 2 مارس/ آذار 2026، ويمثّل تصاعد العنف هذا أسوأ تدهور في الأوضاع الأمنية منذ وقف إطلاق النار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الحادة بالفعل، والإلقاء بضغوط هائلة على الأسر والمجتمعات المحلية وخدمات الإغاثة التي تعاني من ضغوط شديدة.

أدت الأعمال القتالية السابقة في عام 2024 إلى ضرر واسع النطاق في المساكن1 والطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء والبنية التحتية للاتصالات، ولم تتعافى العديد من المجتمعات المحلية تمامًا من هذه الآثار، مما جعل الأسر والخدمات العامة أكثر عرضة لصدمات جديدة، بعد ست سنوات من الأزمة الاقتصادية، تشير التقديرات إلى أن حرب 2024 دفعت الاقتصاد إلى انكماش جديد بنسبة 7.1 في المائة في عام 2024، مع توقعات بانكماش إضافي نسبته 2 في المائة في عام 2025، كما تضررت أو دمرت 14748 شركة و14762 أصلاً زراعيًا، وبالإضافة إلى الدمار المادي والإغلاق، تسببت الحرب في خسائر فادحة في الوظائف، وقد أضعفت هذه الآثار دخول الأسر بشكل خطير، وعطلت الأسواق المحلية، وقوضت استمرارية الخدمات الأساسية.

أدى تجدد الأعمال القتالية أيضًا إلى زيادة التوترات الاجتماعية التي لوحظت بالفعل خلال حالة الطوارئ في عام 2024، تشير مراقبة التوترات الأخيرة إلى ضعف قبول المجتمع المضيف للنازحين مقارنة بعام 2024، مما أدى إلى زيادة إجراءات التسجيل البلدية وتصاريح الإيجار، والاستقطاب الطائفي والسياسي عبر الإنترنت، وتزايد الضغط في مراكز الخدمات والمآوي الجماعية، وإذا استمرت حالة انعدام الأمن وظل الدعم متفاوتًا أو متأخرًا، فمن المرجح أن تؤدي هذه الديناميات إلى تعميق الاعتماد على المساعدات الإنسانية، وتقويض قدرات المجتمع على التكيّف، وخلق قيود إضافية على وصول فرق الاستجابة.

خلال الأسبوع الأول من التصعيد الأخير، اضطر مئات الآلاف من الناس في لبنان مرة أخرى إلى مغادرة منازلهم، وأبلغت السلطات اللبنانية عن مقتل 634 شخصًا وجرح أكثر من 1586 شخصًا (وزارة الصحة العامة اللبنانية، اعتبارًا من 11 مارس/ آذار 2026)، وكانت نسبة الأطفال المتضرّرين من هذا النزاع كبيرة في الأيام السبعة الأولى من النزاع، حيث شكّل الأطفال 20 في المائة من الضحايا، وتسببت الغارات الجوية وتبادل إطلاق الصواريخ في وقوع أضرار واسعة النطاق للبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المباني السكنية والمدارس والمرافق الصحية والخدمات الأساسية، وتم في البداية فتح العديد من المآوي الجماعية، ولا سيما المدارس العامة، في جميع أنحاء البلاد لاستضافة السكان النازحين، وبلغت العديد منها قدرتها الاستيعابية القصوى خلال الأيام الأولى من الأزمة، وتلجأ أسر نازحة أخرى إلى اللجوء إلى المآوي في مواقع غير رسمية مثل المساجد وقاعات المجتمع المحلي والمباني غير المكتملة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات وأنظمة السلامة من الحرائق.

يتعرض النظام الصحي لضغط متزايد مع ارتفاع أعداد الضحايا، وسيؤثر إغلاق 47 مركزًا للرعاية الصحية الأولية وخمسة مستشفيات في الجنوب وضواحي بيروت الجنوبية تأثيرًا كبيرًا على توفير خدمات الرعاية الصحية في المناطق المتضرّرة من النزاع، وأدى إخلاء مستشفيين في الضواحي الجنوبية لبيروت عقب أمر النزوح الصادر في 5 مارس/ آذار، والذي نسقته وزارة الصحة العامة والصليب الأحمر اللبناني، بالإضافة إلى الهجمات المبلغ عنها التي طالت العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق الصحية، إلى زيادة الضغط على قدرة النظام الصحي، ولا يزال إمداد الكهرباء وتوافر الوقود هشّين، ويهدد انقطاع توزيع الوقود بتأثيره على عمليات المستشفيات ومحطات ضخ المياه وتوليد الكهرباء.

1. تم تدمير أو إتلاف أكثر من 60,000 مبنى (ما يعادل حوالي 230,000 وحدة سكنية وغير سكنية - دون تمييز)، وفقًا لتقييم الأضرار عن بُعد الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج التطبيقات الساتلية العملياتية، بالشراكة مع قطاع الإيواء والجامعات الشريكة، استنادًا إلى تحليل صور الأقمار الصناعية بعد وقف إطلاق النار (ديسمبر/ كانون الأول 2024/ يناير/ كانون الثاني 2025).

ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن لبنان هو في الوقت ذاته أحد البلدان التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين للفرد الواحد ولكل كيلومتر مربع في العالم، كما يمثّل المهاجرون المقيمون والمغادرون مجموعات مهمة تثير القلق، حيث يواجهون عوائق ومخاطر خاصة تتعلق بالحماية بسبب خلفياتهم، يؤدي التصعيد الحالي إلى تفاقم أوضاع الضعف الإنساني الحادة الموجودة مسبقًا، ووفقًا لخطة الاستجابة اللبنانية لعام 2026، قبل الأزمة، كان هناك ما يقدر بثلاثة ملايين شخص في لبنان بحاجة إلى المساعدة، بما في ذلك اللاجئون والمجتمعات اللبنانية الأكثر تضرّرًا بسبب الحوادث المرتبطة بالنزاع، وتداعيات الأزمة السورية، الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، و/أو عوامل أخرى، بما في ذلك ندرة المياه وظروف شبه الجفاف، وكان ما يقرب من 961 ألف شخص يواجهون انعدامًا حادًا للأمن الغذائي، في حين كانت أنظمة الصحة والمياه والحماية الاجتماعية تعمل بالفعل تحت وطأة ضغط كبير.

تزداد القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، فالمناطق الواقعة في جنوب لبنان وضواحي بيروت الجنوبية لا تزال مناطق صراع نشطة، مما يحدُّ من حركة المساعدات الإنسانية، ويزيد الحطام ووجود الذخائر غير المنفجرة في القرى المتضرّرة من القيود المفروضة على الوصول، وتواجه ممرات النقل الرئيسية - بما في ذلك الطرق الساحلية والطرق التي تربط وادي البقاع - احتمال التعطل، كما وردت أنباء عن نقص في الوقود والشراء المدفوع بالذّعر، مما يثير مخاوف بشأن استمرارية الخدمات الأساسية وتقديم المساعدة الإنسانية، وقد تم تفعيل آليات الإخطار الإنساني من قِبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) لتيسير التنقلات الإنسانية الآمنة، لكن الظروف الأمنية غير المتوقعة لا تزال تشكّل تحديات تشغيلية أمام عمليات التقييم وتقديم المساعدة.

النطاق والخطر

يتركز أثر الأزمة في محافظتي الجنوب والنبطية، ولا سيما المناطق الواقعة جنوب نهر الليطاني، بما في ذلك بنت جبيل صور ومرجعيون، حيث صدرت أوامر بالنزوح لعدد من القرى؛ وثمة مناطق أخرى في البلاد تضرّرت أيضًا تضرّرًا

صيدا، لبنان. أدى العدد الكبير من العائلات النازحة إلى ازدحام الشوارع وفي بعض المناطق إلى إغلاقها، ما يعكس حجم الوضع وإلحاحه. وقد استقرت العائلات على الأرض مع القليل من المتعلقات التي تمكنت من حملها، وبعضها دون فرشات أو مقومات الراحة الأساسية، مما يسلّط الضوء على الاحتياجات الإنسانية الملحّة على الأرض.

الصورة: نبعة / محمد زيدان

كبيرًا، وهي ضواحي بيروت الجنوبية وبعلبك وأجزاء من البقاع، مما يشير إلى توسع النطاق الجغرافي.

بحلول 11 مارس/ آذار 2026، فرّ أكثر من 700 ألف شخص من ديارهم، وفقًا للأرقام الأولية للتسجيل الذاتي الحكوميّ، وانتقلوا بشكل أساسي من المناطق الجنوبية وضواحي بيروت الجنوبية باتجاه بيروت وجبل لبنان والشمال وعكار، ويقيم حاليًا حوالي 117 ألف نازح في 538 مأوى جماعي رسمي، في حين يقيم العديد غيرهم مع عائلات مضيفة أو في مواقع عشوائية، كما لجأت مئات الأسر إلى الجوانب المفتوحة من الطرق أو إلى سياراتهم بعد صدور أوامر نزوح واسعة النطاق.

يكمن أحد التغييرات الملحوظة منذ تصعيد عام 2024 في تغيير الحكومة في سورية في ديسمبر/ كانون الأول 2024، وعلى الرغم من تشابه الوضع مع الأزمة السابقة، حيث يغادر السوريون لبنان بسبب انعدام الأمن والظروف المعاكسة، إلا أن الحكومة السورية سمحت هذه المرة للشركاء في مجال العمل الإنساني بالوصول بشكل أفضل إلى الحدود لتقديم الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك المياه والغذاء وتوفير المعلومات والنقل إلى الوجهات النهائية في سورية، كما أن السلطات الحدودية تتنازل عن متطلبات الوثائق المدنية ووثائق السفر التي عادة ما تكون مطلوبة من السوريين للعودة، ونظرًا للتغيُّرات التي طرأت على الوضع السياسي، فإن جزءًا صغيرًا فقط من الفارين عبر الحدود اللبنانية السورية من اللبنانيين الباحثين عن الأمان في سورية، ويوجد حاليًا ثلاثة معابر حدودية رسمية مفتوحة، وهي المصنع والقاع وعريضة.

توجد مخاطر عدة قد تفاقم من حدة الوضع الإنساني:

- يفرض توافر الوقود بالفعل ضغوطًا شديدة، ويهدد استمرار النزاع بتعطيل سلاسل الإمداد وتفاقم النقص، مما يقوّض قدرة الخدمات الأساسية على العمل.
- قصور جمع النفايات و التخلص منها داخل المواقع الجماعية وخارجها يمكن أن يؤدي إلى تشكيل مخاطر حادة على الصحة العامة والبيئة والحماية.
- وقد تؤدي القيود المفروضة على التنقل عبر الحدود إلى زيادة عدد النازحين داخليًا، لا سيما في محافظتي البقاع وبعلبك الهرمل.
- وقد يؤدي الضغط على الخدمات العامة والمجتمعات المضيفة الهشّة بالفعل إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والتنافس على الموارد المحدودة، وكما لوحظت توترات ناشئة فيما يتعلق باكتظاظ المآوي الجماعية (بما في ذلك في صفوف النازحين داخليًا، وبين النازحين داخليًا ومنسقي الخدمة الوطنية) وتدابير البلديات وتدابير الإقامة التقييدية، والتي تفاقمت بسبب المعلومات المضللة والروايات الطائفية على الإنترنت.
- بمرور الوقت، ستتضاءل قدرة النازحين خارج المآوي الجماعية على الاستمرار في تحمل تكاليف الإيجار، بسبب انخفاض دخل الأسر، ونفاد المدخرات، وارتفاع تكاليف الإيجار، والتآكل التدريجي لآليات التكيّف الأخرى.
- وقد تؤدي قيود الوصول، بما في ذلك انعدام الأمن الذي يؤدي إلى تقييد الحركة، والذخائر غير المنفجرة، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية، ونقص الوقود، إلى إعاقة العمليات الإنسانية بشكل كبير.
- وقد تؤدي حالة عدم اليقين السياسي والديناميات الإقليمية سريعة التغيُّر إلى زيادة تعقيد عملية تخطيط الاستجابة وصناعة القرارات، مما يؤثّر في إمكانية التنبؤ ببيئة العمليات والقدرة على توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية في الوقت المناسب.
- قد تؤثر الاضطرابات في سلاسل الإمداد اللوجستية والإنسانية الإقليمية - بما في ذلك احتمال إغلاق مراكز الإمداد العالمية أو انخفاض كفاءتها بسبب الصراع الإقليمي الأوسع نطاقًا - على توافر مواد الإغاثة الأساسية وتسليمها في الوقت المناسب.

الاحتياجات الإنسانية

يولّد التصعيد الحالي **تزايدًا سريعًا في الاحتياجات الإنسانية في قطاعات متعددة**، مما يؤثر على السكان النازحين والمجتمعات التي لا تزال في المناطق المتضرّرة من النزاع والمجتمعات المضيفة التي تستقبل أعدادًا كبيرة من النازحين.

وتشمل الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا **المأوى في حالة الطوارئ، والمواد غير الغذائية وإدارة المواقع الجماعية، والمساعدة النقدية متعددة الأغراض، والمساعدة الغذائية، والرعاية الصحية، وخدمات المياه والصرف الصحي، وخدمات الحماية (بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال)، والتعليم، ودعم الاستقرار الاجتماعي.**

ويقدِّر الشركاء في مجال العمل الإنساني أن **مليونًا و**300 **ألف شخص قد يتضرّرون مباشرة من الأزمة** خلال فترة الأشهر الثلاثة التالية. وتشمل هذه الأرقام الأسر النازحة، والسكان المتوقع بقاؤهم في المناطق التي يصعب الوصول إليها، والمجتمعات الأكثر تضرّرًا الأخرى المتضرّرة من الغارات الجوية وتعطل الخدمات والأسواق، ومن المتوقع

أن يتم إيواء ما لا يقل عن 20 في المائة من النازحين في مآوي جماعية.

يشمل السكان المحتاجون مواطنين لبنانيين بالإضافة إلى نازحين سوريين ولاجئين فلسطينيين في لبنان ولاجئين فلسطينيين من سورية ومهاجرين وفئات أخرى أكثر تضرّرًا، كان العديد منهم يعاني بالفعل من جوانب ضعف هيكلية قبل تصاعد الأزمة، ويؤدي النزوح وانعدام الأمن إلى تفاقم المخاطر الحالية وخلق ضغوط إنسانية جديدة.

وتواجه النساء والفتيات مخاطر متزايدة من العنف والاستغلال القائمين على النوع الاجتماعي، لا سيما في المآوي المكتظة التي تفتقر إلى الخصوصية والإضاءة الكافيين، وكذلك في أماكن الإقامة الخاصة حيث قد يعشن مع أسر أخرى أو أفراد من العائلة الممتدة أو يستضيفهن في ظروف مكتظة تتوافر فيها خصوصية محدودة، ويعاني الأطفال من اضطرابات في التعليم، وضغوط نفسية واجتماعية، وتعرضهم لمخاطر الحماية، بما في ذلك التجنيد أو الإهمال أو عمل الأطفال أو الانفصال عن العائلة، ويواجه كبار السن وذوو الإعاقة عوائق إضافية في الإخلاء الآمن والوصول إلى المآوي وتلقي المساعدة الإنسانية، وفي غياب بيانات محددة، تشير التقديرات إلى أن حوالي 15 في المائة من السكان المتضرّرين قد يكونون من ذوي الإعاقة، بما يتوافق مع تقديرات الانتشار العالمي.

تأوي أعداد كبيرة من العائلات النازحة إلى المدارس التي حوِّلت إلى مآوي جماعية، مما يُشكِّل تحديات تتعلق بالمأوى وإدارة المواقع والتعليم على الفور، ويؤدي الاكتظاظ في المآوي إلى زيادة مخاطر انتقال الأمراض المُعدية ويضغط على مرافق المياه والصرف الصحي، وفي حين أعلنت الحكومة أن المآوي يجب أن تكون شاملة ومتاحة لجميع الجنسيات، أدى التركز الكبير للنازحين داخليًا في صيدا وجبل لبنان وبشكل رئيسي في بيروت – حيث يمكث الكثير منهم في سياراتهم – إلى ضغط كبير على مرافق الإيواء المتاحة، للمساعدة في التخفيف من التوترات الاجتماعية المحتملة مع غير اللبنانيين، تمكنت وزارة الشؤون الاجتماعية من تحديد عدة خيارات مآوي في البقاع، والتي تعمل بمساعدة يتم توجيهها إليها، كما أنها تتعاون مع السلطات المحلية في مختلف المحافظات لدعم هذا النهج وتكراره، في حين أن الخيارات لا تزال محدودة وصعبة.

تتزايد الاحتياجات الصحية بسرعة بسبب الإصابات الناتجة عن الصدمات، وتعطل الخدمات الصحية الروتينية، وإغلاق مراكز الرعاية الصحية الأوّلية والمستشفيات، ونقص الأدوية والمستلزمات الطبية، وثمة حاجة إلى تقديم الدعم الطارئ إلى المستشفيات والفرق الطبية المتنقلة ومرافق الرعاية الصحية الأوّلية من أجل الحفاظ على الخدمات الحيوية، وتعدُّ تغطية تكاليف العلاج في المستشفيات للاجئين السوريين والفلسطينيين والمهاجرين المصابين بجروح جراء الحرب أمرًا بالغ الأهمية.

وتتزايد أيضًا المخاوف بشأن الأمن الغذائي، حيث يؤدي النزوح إلى تعطيل سبل العيش والوصول إلى الأسواق، وعلى الرغم من استمرار عمل الأسواق في العديد من المناطق، فإن أسعار المواد الغذائية والوقود آخذة في الارتفاع، مما يقلل من القوة الشرائية للأسر المعيشية الأكثر تضرّرًا بالفعل.

وثمة حاجة ماسة إلى الحماية في جميع المناطق المتضرّرة، ويواجه السكان النازحون مخاطر متزايدة تتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والمخاوف بشأن حماية الأطفال والصعوبات القانونية والمدنية والمتعلقة بوثائق المساكن والأراضي والممتلكات، والتعرض لمخلفات الحرب من المتفجرات، وثمة حاجة ماسة إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسيّ والاجتماعي لمعالجة الصدمات النفسية التي يعاني منها السكان المتضرّرون، لكن هذه الخدمات لا تزال غير كافية.

تنتشر اضطرابات التعليم على نطاق واسع نظرًا لإغلاق المدارس أو تحويلها إلى مآوي، ومن دون تدخلات سريعة، يواجه عدد كبير من الأطفال خطر تعطل تعليمهم لفترات طويلة وزيادة المخاطر على حمايتهم.

تتطلب الديناميات المذكورة أعلاه تعزيز رصد التوترات، الذي تجريه في الوقت الراهن فرق عمل إقليمية معنية بالتوترات تضم شركاء مختلفين وتدعوها الحكومة ووكالات الأمم المتحدة إلى الانعقاد، ومواصلة دعم المبادرات الحكومية الاستباقية من أجل تنسيق المعلومات العامة وإدارة المعلومات المضللة والتضليل في كل من الفضاءات الإلكترونية وغير الإلكترونية، واتخاذ تدابير عملية لتخفيف حدة النزاعات وإدارتها في المآوي الجماعية (دعمًا لمقدمي الخدمات الوطنية) وكذلك في المجتمعات المضيفة التي تتعرض لضغوط شديدة.

التأثيرات المتداخلة

يحدث التصعيد الحالي في سياق لم تتعافى فيه المجتمعات والمؤسسات بعدُ مِن النزاع الذي اندلع عام 2024، وتشكِّل

أوجه عدم المساواة الموجودة مسبقًا فيما يتعلق بالجنس والعمر والإعاقة والوضع القانوني والوضع الاجتماعي والاقتصادي أنماط التعرّض للأذى والحصول على المساعدة والحماية، وتشير البيانات المتاحة من تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2025 وتقييم مدى تضرّر اللاجئين السوريين في لبنان لعام 2025 إلى أن أوجه الضعف هذه كانت واضحة بالفعل ومن المرجح أن تتفاقم خلال النزوح.2

وتكون الآثار أكثر حدة عندما تتداخل هذه التفاوتات، فالأسر التي تعولها نساء والأسر التي تضم أشخاصًا ذوي إعاقة تواجه قابلية تأثر شديدة بشكل خاص، وتتمتع الأسر التي تعولها نساء في جميع الفئات السكانية بمعدلات دخل أقل، ونسب إعالة أعلى، واعتماد أكبر على المساعدة الإنسانية، ويواجه اللاجئون والمهاجرون مخاطر إضافية مرتبطة بالوضع القانوني والوثائق وشروط العمل والحصول على المساعدة.

بينما لا تزال أرقام النازحين تتغير، يُقدّر النداء العاجل أن النساء والفتيات يمثّلن حوالي 52 في المائة من السكان المتضرّرين، مما يشير إلى أنهن يشكّلن على الأرجح نسبة كبيرة من النازحين، واستنادًا إلى التقديرات الإرشادية المستمدة من ملامح الأسر اللبنانية في المناطق المتضرّرة من النزاع الواردة في تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2025 والمطبقة على العدد المتوقع للنازحين، تشير التقديرات إلى أن النزوح يشمل حوالي 52,900 أسرة تعولها نساء، وهو ما يمثّل حوالي واحدة من كل خمس أسر نازحة، ويقدّر أيضًا أن يشمل حوالي 67,600 أسرة يعولها شخص يبلغ من العمر 65 عامًا أو أكثر وحوالي 20,600 أسرة يعولها شخص ذو إعاقة،3 وقد تتداخل هذه الخصائص داخل الأسرة الواحدة، مما يخلق مخاطر مركبة ويزيد من مسؤوليات الرعاية.

يعمّق النزوح أيضًا التفاوتات الحالية بالنسبة إلى غير اللبنانيين، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون، الذين يواجهون بالفعل عوائق تتعلق بالوضع القانوني والوثائق وشروط العمل والحصول على الخدمات، وتواجه النساء اللاجئات والمهاجرات، ولا سيما اللواتي يعيلن أسرهن أو أسر تضم أشخاصًا من ذوي الإعاقة، مزيدًا من انعدام الأمن الاقتصادي ومخاطر تتعلق بالحماية وعوائق تحول دون حصولهن على المساعدة، وقد يواجه اللاجئون الفلسطينيون قيودًا إضافية مرتبطة بالوثائق وتاريخ النزوح، في حين أن النساء والرجال المهاجرين الذين يعملون في القطاع غير الرسمي أو في الخدمة المنزلية قد يكونون أكثر عرضةً لخطر الإهمال والاستغلال وتقييد حركتهم والاستبعاد من المساعدة.

لا تزال المخاطر التي تؤثر على حماية النساء والفتيات تشكّل مصدر قلق في أوضاع النزوح، بما في ذلك مخاطر التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والإيذاء، وقد تؤدي ظروف المعيشة المكتظة في كل من المآوي الجماعية والمنازل الخاصة التي تستضيف الأسر النازحة، إلى جانب محدودية الخصوصية وعدم كفاية الإضاءة وعدم كفاية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة، إلى زيادة التعرض لهذه المخاطر وتقييد تنقل النساء والفتيات بأمان، وقد يؤثر الوصول المحدود إلى خدمات النظافة الصحية، بما في ذلك إدارة النظافة الصحية في أثناء الدورة الشهرية، بشكل أكبر على صحة النساء والفتيات وسلامتهن وكرامتهن ومشاركتهن في الأنشطة اليومية.

وفي الوقت نفسه، من المرجح أن يؤدي النزوح إلى زيادة مسؤوليات الرعاية غير مدفوعة الأجر مع وصول المآوي إلى قدرتها الاستيعابية واستضافة الأسر لأقاربهم النازحين في ظروف أكثر اكتظاظًا، وقد تكون متطلبات الرعاية عالية بشكل خاص في الأسر التي تعول أطفالاً ومسنين وأشخاصًا ذوي إعاقة وأشخاصًا يعانون من ضيق نفسي واجتماعي، ونظرًا للأدوار الجنسانية الموجودة مسبقًا من المرجح أن تتحمل النساء والفتيات جزءًا كبيرًا من هذا العمل الإضافي في مجال الرعاية، مع ما يترتب على ذلك من آثار على عافيتهن وحصولهن على الخدمات وسبل العيش والتنقل الآمن، ويؤكد هذا الحاجة إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ التي يمكن الوصول إليها، ومسارات إحالة آمنة، ودعم عملي للمساعدة في تقليل متطلبات الرعاية.

2. لمحات عن الأوضاع الجنسانية من تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2025 الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2025 تتناول الأسر اللبنانية والمهاجرين الذين يعيشون خارج منازلهم والأسر الفلسطينية واللاجئين السوريين.

3. تم الحصول على الأرقام التقديرية للأسر المعيشية من لمحة عن الأوضاع الجنسانية لعام 2025 من تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الأسر المعيشية اللبنانية في المناطق المتضرّرة من النزاع، باستخدام متوسط حجم الأسرة المعيشية البالغ 3,4 أفراد وتطبيق النسب الملحوظة للأسر المعيشية على العدد المتوقع للنازحين، وتشمل هذه الأرقام 18 في المائة من الأسر التي تعولها نساء، و23 في المائة من الأسر التي يعولها أشخاص تبلغ أعمارهم 65 عامًا أو أكثر، و7 في المائة من الأسر التي يعولها أشخاص ذوو إعاقة، وتعدُّ التقديرات إرشادية وقد لا تعكِس بشكل كامل تكوين السكان النازحين المختلطين، بما في ذلك الأسر السورية والفلسطينية.

الجزء الثاني: الأهداف الاستراتيجية

تسترشد الاستجابة للنداء العاجل بثلاثة أهداف استراتيجية:

الهدف الاستراتيجي الأوّل

تقديم المساعدة متعددة القطاعات المنقذة للحياة للمتضرِّرين من تصاعد وتيرة الأعمال القتالية.

تقديم المساعدة متعددة القطاعات المنقذة للحد من الوفيات والمرض والمعاناة بين المتضرِّرين من تصاعد وتيرة الأعمال القتالية ، وستشمل المساعدة المباشرة توفير أموال نقدية متعددة الأغراض بشكل شفاف وخاضع للمساءلة في حالات الطوارئ، وإتاحة الخدمات الأساسية في مجالات المآوي والأمن الغذائي والصحة والتغذية والحماية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم في مرافق المآوي والمجتمعات المضيفة.

الهدف الاستراتيجي الثاني

تعزيز حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، استنادًا إلى القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والمعايير والقواعد، مع جعل المجتمعات المحلية محور الاستجابة.

منع الضرر المادي الذي يلحق بالمدنيين والبنية التحتية المدنية والتخفيف من حدتها والاستجابة لها من خلال تعزيز رصد الحماية وتحليلها، وتقديم خدمات حماية متخصصة، والحد من المخاطر الناجمة عن الذخائر المتفجرة من خلال التثقيف بشأن المخاطر وتقديم المساعدة الشاملة للضحايا.

تعزيز التواصل والمشاركة مع المجتمعات المتضرِّرة من الأزمات من أجل تعزيز المساءلة لصالح السكان المتضرِّرين، وتحسين الوصول إلى معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن المساعدة الإنسانية، وتمكين التعرف الآمن على الأفراد من جميع الجنسيات الذين يحتاجون إلى الحماية وإحالتهم إلى الشركاء المناسبين. تعزيز الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وضمان تمتّع متلقّي المساعدات بالحماية اللازمة، وإمكانية الوصول إلى آليات إبلاغ آمنة وميسّرة ودعم يضع الناجين في بؤرة الاهتمام.

توسيع نطاق الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد الأطفال والتخفيف من آثاره والاستجابة له، من خلال تعزيز منظومات الحماية والخدمات ومسارات الإحالة الحالية وتوسيعها.

الهدف الاستراتيجي الثالث

دعم التسليم السريع واستئناف الخدمات الأساسية في المناطق المتضرِّرة من تصاعد الأعمال القتالية.

دعم تقديم الخدمات الأساسية وتكاملها وسدّ الفجوات الحرجة فيها، بما تشمل مياه الشرب والصرف الصحي المقدمة من البلديات، وإدارة النفايات، ودعم الطاقة في حالات الطوارئ، وذلك بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية، بهدف تمكين العمليات الإنسانية الآمنة والفعّالة في الوقت المناسب، لا سيّما من خلال نشر اللوجستيات والاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ ودعم الوصول الإنساني وتتبّع النزوح وقدرات إدارة المعلومات وتوسيع نطاقها.

الجزء الثالث: استراتيجية الاستجابة

ستُولي الاستجابة الإنسانية الأولوية لتقديم المساعدات المنقذة للحياة وخدمات الحماية للفئات السكانية المتضرّرة من التصعيد المتجدد في الأعمال القتالية، مع التركيز على الأسر النازحة، والمجتمعات الأكثر تضررًا المتبقية في المناطق المتأثرة بالنزاع، والمجتمعات المضيفة التي تستقبل النازحين.

ستتركز أنشطة الاستجابة في المناطق التي تضرّر الناس فيها أكثر من غيرها بأوامر النزوح والتهجير الناجم عن الغارات الجوية والعمليات العسكرية وصعوبات الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، وتشمل هذه المناطق ذات الأولوية بيروت وجبل لبنان والشمال وعكار باعتبارها المناطق الرئيسية التي تستضيف النازحين، وكذلك الجنوب (بما في ذلك صيدا بشكل خاص) والنبطية والبقاع وبعلبك-الهرمل وضواحي بيروت الجنوبية.

وفي القرى الحدودية الريفية التي تضررت بشدة من الأعمال القتالية، سيعمل الشركاء في مجال العمل الإنساني على نشر تدخلات مُوجَّهة عبر فرق متنقلة ومنظمات محلية للوصول إلى السكان ذوي القدرة المحدودة على التنقل أو الحصول على الخدمات.

وستلتزم جميع التدخلات الإنسانية بمبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلالية العملياتية، مع ضمان تقديم المساعدات فقط بناءً على مقدار احتياج الأفراد المتضرّرين من مختلف الجنسيات، مع مراعاة السياقات الثقافية والاجتماعية المحلية.

التنسيق

يرتكز تنسيق العمل الإنساني على الهيكلية المعتمدة في خطة الاستجابة للبنان، والتي توفّر الإطار الحالي للتعاون بين حكومة لبنان ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء في مجال العمل الإنساني، وسيُنفَّذ النداء الإنساني العاجل ضمن هيكلية التنسيق الحالية لخطة الاستجابة للبنان، بالاعتماد على الآليات القطاعية، والآليات المشتركة بين القطاعات، وآليات التنسيق بين الوكالات القائمة على المستويين الوطني ودون الوطني، مع إتاحة المرونة لتوسيع القدرات الإضافية عند الحاجة، بما في ذلك تنسيق اللوجستيات وإدارة المواقع.

على المستوى الوطني، كلّف رئيس مجلس الوزراء وزارة الشؤون الاجتماعية بتنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وتُدعَم الاستجابة الوطنية التي تقودها الحكومة من هيئات معنية، من بينها وحدة إدارة مخاطر الكوارث والمجلس الأعلى للإغاثة والصليب الأحمر اللبناني.

وتعمل الهيكلية الخاصة بتنسيق العمل الإنساني من خلال مجموعة التنسيق بين القطاعات الذي تتشارك في رئاستها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، بالإضافة إلى مجموعة التنسيق التشغيلية، إضافة إلى فرق تنسيق القطاعات4 التي تشارك في قيادتها الوزارات المختصة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

أما التنسيق التشغيلي للفريق القُطري للعمل الإنساني على المستوى دون الوطني فيُنظَّم من خلال أربع مجموعات للتنسيق التشغيلي يُشارك في رئاستها وزارة الشؤون الاجتماعية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وتشمل:

- بيروت وجبل لبنان (الجهات القائدة: وزارة الشؤون الاجتماعية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة إنترسوس)
- الجنوب والنبطية (الجهات القائدة: وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المجلس النرويجي للاجئين)
- الشمال وعكار (الجهات القائدة: وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الإنقاذ الدولية)
- البقاع وبعلبك - الهرمل (الجهات القائدة: وزارة الشؤون الاجتماعية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الرؤية العالمية)

وتُيسِّر هذه المراكز التشغيلية التنسيق بين الوكالات القائم على المناطق الذي يجري بين الشركاء الفاعلين

4. سيُتَّخذ القرار بشأن تفعيل المجموعات في لبنان من خلال الفريق القُطري للعمل الإنساني بقيادة منسق الشؤون الإنسانية، وذلك بالتشاور مع الوكالات التي تقود القطاعات.

في الاستجابة الإنسانية، كما تعزّز المواءمة بين تنسيق القطاعات على المستوى الوطني وأنشطة الاستجابة على المستوى الميداني، بما يضمن التنسيق مع السلطات المحلية والمحافظين ووحدات إدارة مخاطر الكوارث والبلديات والجهات الفاعلة في المجتمع المحلي.

الاستجابة الجارية حتى تاريخه والفجوات القائمة

حشدت حكومة لبنان الآليات الوطنية للطوارئ، بما في ذلك نشر فرق طبية متنقلة، وتقديم أولوية التزوّد بالوقود للخدمات الحيوية، وعمليات الإخلاء التابعة للدفاع المدني، كما يجري تجهيز المخزونات الوطنية، بما في ذلك المواد الأساسية للإغاثة والإمدادات الطارئة، لدعم الاحتياجات الفورية للاستجابة، وتخطط وزارة الشؤون الاجتماعية لبدء عمليات تسجيل المستفيدين، لتقديم المساعدات النقدية الطارئة من خلال شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة للصدمات، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيّين ومجموعة العمل المعنية بالنقد، في حين ستتواصل أوجه التنسيق عبر القطاعات المعنية ومجموعة العمل المعنية بالنقد للفئات السكانية الأخرى، فيما يتعلق بالمساعدات النقدية الخاصة بكل قطاع من أجل الغذاء والمأوى والحماية وغيرها من الاحتياجات الأساسية.

كما جرى تفعيل نظام رصد التوترات لتقديم تقارير يومية عن الحوادث، مستندة إلى مزيج من تحليل المعلومات المفتوحة المصدر وبيانات الرصد الميداني، التي تجمعها فرق العمل الإقليمية التي تدعو إليها الحكومة ووكالات الأمم المتحدة، إضافة إلى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الشريكتين، ويتم التحقق من هذه البيانات وتأكيد صحتها عند الإمكان من خلال مصادر متعددة، كما يتم إعداد تحليلات أكثر تفصيلاً على أساس أسبوعي.

لقد تحركت المنظمات غير الحكومية المحلية والبلديات والمتطوعون المجتمعيون بسرعة لتوفير المأوى في حالات الطوارئ وتوزيع الغذاء وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، ودعم العائلات النازحة في المجتمعات المضيفة، والتي يُقدَّر عددها بحوالي 80 في المائة من إجمالي النازحين المقيمين خارج المآوي الجماعية.

كما بدأ الشركاء الدوليون في مجال العمل الإنساني في توسيع نطاق المساعدات، حيث تعيد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تخصيص الموارد الحالية لتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ، بما في ذلك المواد الإغاثية الأساسية، والمساعدات النقدية متعددة الأغراض، والمساعدات الغذائية، وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والمستلزمات الطبية والدعم الغذائي.

يدعم الصليب الأحمر اللبناني واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بتعبئة الموارد من خلال نداءات تكميلية، عمليات الإخلاء وخدمات الإسعافات الأولية والنقل الطبي في مناطق الخطوط الأمامية، فضلاً عن توفير المساعدة الإنسانية.

ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك عدة فجوات تشغيلية، حيث تشمل الاحتياجات العاجلة ما يلي:

- مخزونات حيوية من المواد الغذائية أو المواد الإغاثية الأساسية التي يجب إعادة تعبئتها أو توزيعها مسبقًا، نظرًا لاحتمالية حدوث نقص في الأسواق في العديد من المناطق المتضرّرة.
- دعم لوجستي موسّع، بما في ذلك تسريع إجراءات التخليص الجمركي للسلع الإنسانية، بالإضافة إلى توفير الوقود والقدرة على التنقل للوصول إلى القرى النائية.
- تعزيز خدمات الحماية في المآوي ومواقع النزوح.
- الوصول إلى خيارات مآوي مناسبة وتحسين إدارة المواقع وتنسيق الخدمات في المآوي الجماعية.
- إجراء تقييمات سريعة لتحديد أضرار البنية التحتية والاحتياجات الخاصة بكل قطاع.

لتغطية فجوات المعرفة، تنسّق مجموعة العمل المعنية بالتقييم والتحليل الجهود بين الوكالات لدعم إجراء التقييمات السريعة متعددة القطاعات، بالتشاور الوثيق مع القطاعات وبما يكمل عمليات التسجيل وجمع البيانات التي تقودها الحكومة، وستشمل هذه التقييمات جمع البيانات ميدانيًا وعن بُعد في المناطق التي لا يزال الوصول إليها محدودًا، كما يُخطَّط لإجراء تقييمات إضافية خاصة بالقطاعات، بما في ذلك تقييمات المأوى، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والصحة، والأسواق، والحماية، خلال الأسبوعين الأولين من الاستجابة، وسيلي ذلك أنشطة الرصد المستمرة، بما في ذلك الرصد على مستوى المواقع، لتقييم الظروف المحيطة بتقديم الخدمات والاحتياجات والفجوات.

العلاقة مع أطر التخطيط الحالية

يُعدُّ هذا النداء العاجل مكملاً وداعمًا لخطة الاستجابة للبنان لعام 2026، والتي لا تزال تمثّل الإطار التخطيطي الأساسي للعمل الإنساني واستقرار الأوضاع في البلاد، دعمًا لاستجابة متكاملة، بقيادة مشتركة مع الحكومة.

يركّز هذا النداء العاجل على تلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة الناتجة عن التصعيد الحالي في الأعمال القتالية، وقد تم ترتيب أولويات الأنشطة ومتطلبات التمويل على أساس الاحتياجات الحرجة في مختلف القطاعات في لبنان.

تواصل خطة الاستجابة للبنان دعم البرامج الإنسانية المستمرة التي تعالج الاحتياجات الحالية مسبقًا الناتجة عن الصدمات والعوامل المساهمة المحدّدة، مثل النقد، والتعليم، والغذاء، والصحة، والتغذية، والحماية، وحماية الأطفال، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وسبل العيش، والمأوى، والاستقرار الاجتماعي، وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة للفئات الأكثر تضرّرًا، بالإضافة إلى تقديم الدعم للبنانيين الأكثر تضرّرًا، والنازحين السوريين، واللاجئين الفلسطينيين في لبنان، واللاجئين الفلسطينيين من سورية، والمهاجرين. كما يركّز النداء العاجل بشكل خاص على الاحتياجات الطارئة الإضافية الناتجة عن التصعيد، بما في ذلك الاستجابة للنزوح، ودعم المأوى في حالات الطوارئ، والخدمات الصحية لمعالجة الصدمات، والمساعدات النقدية السريعة للأفراد المتضرّرين والأكثر تضرّرًا من جميع الجنسيات لمدة ثلاثة أشهر، **وسيتم العمل على تعزيز الاستجابة وتيسيرها على اعتبارها جزءًا من هذا النداء العاجل، ضمن نطاق القدرة الحالية وفق ترتيبات التنسيق الخاصة بخطة الاستجابة للبنان.**

أما أنشطة التعافي على المدى الطويل، بما في ذلك إعادة بناء المساكن، وبرامج التعافي الاقتصادي، وإعادة تأهيل الخدمات الأساسية، فهي خارج نطاق هذا النداء العاجل، وسيستمر التعامل معها من خلال أطر التخطيط الخاصة بالتعافي والتنمية، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

القدرة التشغيلية

تستند الاستجابة الإنسانية إلى البنية التشغيلية التي أُنشئت بموجب خطة الاستجابة للبنان، والتي تشمل حاليًا تسعة قطاعات وأكثر من 150 شريكًا مشاركًا، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، وكذلك الجهات الفاعلة في الصليب الأحمر والهلال الأحمر (بصفة مراقبين).

وعلى الرغم من أن وجود أنشطة العمل الإنساني قد تقلص مقارنة مع ذروة التصعيد في 2024، بسبب قيود التمويل وإغلاق أو تقليص بعض برامج العمل الإنساني، فإن العديد من المنظمات لا تزال تحافظ على مخزونات الطوارئ، وآليات تعزيز القدرات عند الحاجة، والحضور التشغيلي القائم في مختلف أنحاء لبنان، وقد بدأ العديد من الشركاء بالفعل في إعادة تخصيص الأنشطة الحالية وتعبئة الموارد الطارئة لدعم الاستجابة الفورية، وفي كثير من الحالات، يشمل ذلك استخدام المخزونات الطارئة والمواد التي كانت موزّعة مسبقًا لبرنامج خطة الاستجابة القائمة للبنان، ومع ذلك، إذا استمر الوضع، فإن هذا النهج لن يكون مستدامًا، إذ أن تحويل الموارد المحدودة بالفعل قد يؤدي إلى تقليص التغطية الخاصة بالبرامج العادية التي كانت تعاني بالفعل من نقص التمويل قبل التصعيد.

تلعب المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية دورًا حيويًا في الاستجابة الموجّهة نحو الخطوط الأمامية، حيث تدعم مكاتب المحافظين (بما في ذلك وحدات الحد من مخاطر الكوارث/ إدارة مخاطر الكوارث المحلية المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والبلديات، ووحدات الدفاع المدني، والمنظمات المجتمعية، عمليات الإخلاء، وكذلك تدعم إدارة المآوي الجماعية، وتسهيل تقديم المساعدات الأولية في مناطق النزوح.

بالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن تقوم صناديق التمويل المشتركة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، بما في ذلك صندوق التمويل الإنساني للبنان، بتعبئة مخصصات سريعة لتمكين الشركاء في مجال العمل الإنساني، وخصوصًا المنظمات غير الحكومية الوطنية، من توسيع نطاق أنشطة الاستجابة لحالات الطوارئ في المناطق ذات الأولوية.

على الرغم من هذه القدرات الحالية، لا تزال هناك عدة قيود تشغيلية، فوجود الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني محدود في بعض المناطق النائية أو الريفية، لا سيّما في أجزاء من عكار ومحافظة الشمال، وفي البقاع ومحافظة بعلبك - الهرمل، حيث يقل عدد الشركاء ذوي الخبرة في مجال العمل الإنساني، وقد يكون الوصول اللوجستي صعبًا،

وللتعامل مع هذه الفجوات، يعمل الشركاء في مجال العمل الإنساني على توسيع فرق الاستجابة المتنقلة، وتعزيز الشراكات مع المنظمات المحلية والسلطات المحلية، وتقوية مجموعات التنسيق التشغيلي المكلَّفة بتسهيل التنسيق الميداني وتقديم الخدمات.

قد تنشأ أيضًا قيود لوجستية إذا تضررت الطرق الرئيسية أو حُظر السير فيها، في مثل هذه الحالات، قد يلجأ الشركاء في مجال العمل الإنساني إلى الاعتماد على القوافل اللوجستية المشتركة، واستخدام طرق نقل بديلة، وأساليب التوصيل عن بُعد، لضمان استمرار تقديم المساعدات، كما يجب أن تظل موانئ الدخول إلى البلاد عاملة للسماح باستيراد السلع التي تشهد نقصًا.

الوصول إلى المساعدة الإنسانية

أصبح الوصول الإنساني محدودًا بشكل متزايد نتيجة لتطورات الوضع الأمني، بما في ذلك تكثيف الضربات الجوية، وإصدار أوامر نزوح واسعة النطاق، وخطر العمليات البرية في جنوب لبنان.

تعرضت مساحات واسعة جنوب نهر الليطاني لأوامر نزوح صادرة عن السلطات الإسرائيلية، ما أثّر على عشرات القرى وأجبر السكان على التحرك السريع نحو المناطق الشمالية، وتشكّل هذه الديناميات المتعلقة بالنزوح تحديات تشغيلية للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك تغير مواقع السكان بسرعة، ونقص المعلومات حول أنماط النزوح، والقيود المؤقتة المفروضة على التحرك نحو المناطق الخاضعة لأوامر النزوح.

تستمر الأعمال القتالية النشطة، بما في ذلك الضربات الجوية ونيران المدفعية، في التأثير في أجزاء من الجنوب والنبطية (بما في ذلك المناطق الحدودية) بالإضافة إلى ضواحي بيروت الجنوبية والبقاع، ما يحد من إمكانية وصول أنشطة العمل الإنساني الآمنة إلى العديد من المجتمعات، علاوة على ذلك، فإن احتمال حدوث عمليات توغل برية أو عمليات عسكرية موسّعة قد يزيد من تقييد الوصول إلى مناطق الخطوط الأمامية ويعقد من تحركات العاملين في مجال العمل الإنساني.

في القرى المتضرّرة، يشكل وجود الذخائر غير المنفجرة، والبنية التحتية المتضرّرة، والحطام الناتج عن الضربات الجوية، مخاطر كبيرة على العاملين في مجال العمل الإنساني والسكان المتضرّرين، كما أن الأضرار التي لحقت بالطرق ومسارات النقل قد تزيد من عوائق الوصول بين المحافظات الجنوبية والمراكز الحضرية الرئيسية مثل بيروت.

تتأثر العمليات الإنسانية أيضًا بالنزوح السكاني السريع، حيث تنتقل العديد من المجتمعات عدة مرات استجابة لتغير الظروف الأمنية وأوامر النزوح، وعليه فإن هذا النمط المتغيّر للنزوح يصعّب من إجراء التقييمات وتقديم المساعدات بشكل منتظم ومتوقع.

قد تؤثر الإجراءات الإدارية أيضًا في سرعة الاستجابة في المناطق التي تشهد أعمالاً قتالية نشطة، بما في ذلك تنسيق عملية التنقل، والحصول على تصاريح أمنية، ومتطلبات الإخطار بشأن العمل الإنساني.

تنفّذ الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني عدة تدابير للتخفيف من هذه التحديات المتعلقة بالوصول، ويشمل ذلك تخزين الإمدادات الإغاثية مسبقًا في المراكز التشغيلية الرئيسية، وتعديل مسارات التوصيل بناءً على تطورات الوضع الأمني، وتعزيز الشراكات مع المنظمات المحلية والسلطات البلدية لتسهيل إيصال المساعدات إلى المستفيدين في آخر مرحلة من التوزيع.

تدعم آليات التنسيق مع السلطات الوطنية والجهات الدولية المعنية استخدام ترتيبات الإخطار في مجال العمل الإنساني، التي تهدف إلى إعلام أطراف النزاع بالتحركات الإنسانية والحد من المخاطر التي يتعرض لها العاملون بالإغاثة في أثناء تقديم المساعدات.

حين يعترض الوصولَ إلى المجتمعات القابعة في الخطوط الأمامية تقييدُ مؤقت، سيعتمد الشركاء في مجال العمل الإنساني على التنسيق عن بُعد، وفرق الاستجابة المتنقلة، والدعم من الشركاء المحليين، إلى أن تسمح الظروف بالوصول الإنساني الآمن.

قد تؤثر الاعتبارات الموسمية أيضًا في العمليات الإنسانية، إذ قد يؤدي حلول موسم الأمطار في الربيع إلى تدهور حالة الطرق في المناطق الريفية، لا سيما في أجزاء من جنوب لبنان ووادي البقاع، ما يعزز الحاجة إلى تخزين الإمدادات مسبقًا والتخطيط اللوجستي المرن.

الرصد

سيقوم الشركاء في مجال العمل الإنساني برصد الاستجابة في إطار النداء الإنساني العاجل عن كثب، للتأكد من توقيتها المناسب وفاعليّتها وخضوعها للمساءلة أمام المتضرّرين من الأعمال القتالية، وسيجري تتبع التقدم العام المحرز في تنفيذ النداء الإنساني العاجل، بما في ذلك الإنجازات والفجوات والتحديات التشغيلية، من خلال لوحات متابعة مرحلية ونهائية، وستوفر هذه اللوحات تحديثات منتظمة بشأن الاحتياجات الإنسانية، ومدى تغطية الاستجابة، والفجوات المحدّدة، إضافة إلى مستويات التمويل والعجز في التمويل.

سيُنفَّذ الإبلاغ التشغيلي الذي يجريه الشركاء عبر منصة ActivityInfo، التي تُعد نظام الإبلاغ المشترك بين الوكالات في إطار خطة الاستجابة للبنان، وستُسهم البيانات المبلَّغ عنها عبر هذه المنصة في دعم رصد القطاعات، ورسم خرائط الخدمات، ولوحات متابعة الاستجابة، بما يتيح إجراء تحليل في الوقت المناسب لمدى تغطية الاستجابة والفجوات والأولويات الناشئة، وستُدرج معلومات النشاط في لوحات معلومات إدارة المخاطر لتوفير لمحة عامة شاملة على التدخلات وتحديد الفجوات في المآوي الجماعية، مما يضمن إعداد التقارير اليومية وفي الوقت المناسب، وتعزيز التنسيق وتجنب التداخل والازدواجية في تقديم المساعدة.

وبالإضافة إلى ذلك، ستصدر تحديثات عاجلة (تقارير حالة) عند الحاجة لتوثيق التغيرات المهمة في السياق التشغيلي، وديناميات النزوح، وشدة الاحتياجات، وأولويات الاستجابة، وستُستخدم هذه الأدوات الخاصة بالرصد والمتابعة مجتمعةً لاطلاع حكومة لبنان وقيادات العمل الإنساني بانتظام على مسار الاستجابة ودعم عملية صناعة القرار، وحيثما كان ذلك ممكنًا وذا جدوى، سيتم تفصيل بيانات إنجازات الاستجابة بحسب الجنس والعمر، لدعم البرامج القائمة على الأدلة والشاملة للجميع.

الجزء الرابع: استجابة القطاع

المساعدة النقدية متعددة الأغراض

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية	المستهدفون
61 مليون دولار	**مليون**	**700 ألف**

الوزارة التنفيذية القائدة:	الوكالة الأممية القائدة	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة	الشركاء
وزارة الشؤون الاجتماعية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	منظمة الرؤية العالمية	30

الاحتياجات العاجلة

تُعد المساعدات النقدية متعددة الأغراض وسيلة الاستجابة المفضلة لتحسين وصول العائلات الأكثر تضرّرًا إلى السلع والخدمات الأساسية في حالات الطوارئ، إذ تقدّم حوالات نقدية غير مقيدة وغير مشروطة، لتلبية احتياجات الأسر في سياق حالات الطوارئ بأسلوبٍ يتسم بالسرعة والكفاءة ويحفظ الكرامة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. وسيتم تقديم المساعدات النقدية متعددة الأغراض بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، لضمان توافقها مع أهداف الحماية الاجتماعية الوطنية، ومنع ازدواجية الجهود، وتعزيز مبادئ العدالة والشفافية.

وتشمل الاحتياجات الرئيسية ما يلي:

- المساعدات النقدية الطارئة متعددة الأغراض السريعة، حيث يبلغ مبلغ التحويل المعياري 20 دولارًا أمريكيًا لكل فرد من أفراد الأسرة (بحد أقصى خمسة أفراد)، إضافة إلى 45 دولارًا أمريكيًا على مستوى الأسرة، وبالنسبة لأسرة مكوّنة من خمسة أفراد، يصل إجمالي المبلغ إلى 145 دولارًا أمريكيًا، بما يتماشى مع برنامج أمان والتعميم الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن برنامج شبكة الأمان الاجتماعي المستجيبة للصدمات، وتغطي هذه المساعدة الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، بما في ذلك المأوى في حالات الطوارئ، والنقل، والمياه، ومنتجات النظافة الصحية.
- التسجيل وتحديد الهوية الموحّد: سيسهم تحديد هوية الأسر النازحة وأسر اللاجئين من خلال أنظمة التسجيل الموحدة وقواعد البيانات الحالية في الحد من الازدواجية وضمان توجيه المساعدات النقدية متعددة الأغراض بفاعلية إلى الفئات الأكثر تضرّرًا.
- الإبلاغ التشغيلي والشفافية: يظل الإبلاغ المنتظم، والتواصل المستمر، وآليات التعقيبات المنتظمة الدورية عناصر أساسية لتكييف الاستراتيجيات استنادًا إلى الاحتياجات المتغيرة للسكان المتضرّرين.

الأنشطة ذات الأولوية

ستعمل مجموعة العمل المعنية بالنقد، بالتعاون الوثيق مع القطاعات والشركاء الرئيسيين، على التنسيق وتقديم المشورة بفاعلية فيما يتعلق بتقديم المساعدات نقدًا وبقسائم عبر مختلف جوانب الاستجابة، لضمان الاتساق والوفاء بالاحتياجات غير الملباة وتعزيز الفاعلية وتحقيق التكامل البرامجي، وبالإضافة إلى اللبنانيين المحتاجين إلى المساعدة، يسعى هذا النداء الإنساني أيضًا إلى تقديم مساعدات نقدية طارئة متعددة الأغراض للاجئين المتضرّرين من الأزمة، وتهدف الخطة الحالية إلى مساعدة نحو 200 ألف لاجئ من ضمن 700 ألف لاجئ مستهدف، وهو ما يقارب ثلث إجمالي السكان المستهدفين.

تشمل الأنشطة ذات الأولوية ما يلي:

- تقديم مساعدات نقدية طارئة متعددة الأغراض، لتلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية.

ملاحظة:

- تماشيًا مع ممارسات التنسيق المعتمدة في خطة الاستجابة للبنان، يمكن أن تتكوّن حوالات المساعدات النقدية متعددة

الأغراض المقدّمة للمستفيدين من مزيج من التحويلات النقدية القطاعية المتوافقة مع منهجية المساعدات النقدية متعددة الأغراض، وعلى الرغم من أن غالبية الاحتياجات المالية للمساعدات النقدية متعددة الأغراض مدرجة ضمن فصل المساعدات النقدية متعددة الأغراض (91 في المائة)، إلا أن مكون نقدي خاص بالغذاء مدرج ضمن ميزانية قطاع الأمن الغذائي والزراعة، لتمكين استيعاب المساهمات المخصّصة ضمن هذا النهج المنسق.

- بالإضافة إلى برنامج شبكة الأمان الاجتماعي المستجيبة للصدمات، يشمل النشاط ذو الأولوية المعنون "تقديم المساعدات النقدية الطارئة متعددة الأغراض" أيضًا:ما يلي:
  - إعانة الإعاقة الطارئة التي تهدف إلى تقديم دعم مالي عاجل للعائلات التي تضم أشخاصًا ذوي إعاقة تضرّروا من الأزمة الحالية، وذلك في إطار توسّع أفقي سريع يستهدف الوصول إلى ما يصل إلى 45 ألف عائلة تضم أشخاصًا ذوي إعاقة خلال فترة ثلاثة أشهر، ويشمل الأسر اللبنانية وغير اللبنانية في المناطق المتضرّرة من النزاع.
  - تقديم المساعدات النقدية الطارئة متعددة الأغراض المستهدفة لما يقرب من 40 ألف و800 امرأةٍ معرضة لمخاطر متزايدة، عبر آلية شبكة الأمان الاجتماعي المستجيبة للصدمات
  - التوسعة الأفقية للاستجابة الحالية المتمثّلة في المساعدات النقدية متعددة الأغراض المقدّمة للاجئين، لتغطية ما يصل إلى ثلث إجمالي الفئة المستهدفة (200 ألف شخص)

التعليم

Access the **Education** cluster page

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية	المستهدفون
9 مليون دولار	**350 ألفًا**	**350 ألف**

الوزارة التنفيذية القائدة:	الوكالة الأممية القائدة	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة	الشركاء
وزارة التربية والتعليم العالي (MEHE)	اليونيسف	منظمة أنقذوا الأطفال	37

الاحتياجات العاجلة

يؤدي إغلاق المدارس والنزوح إلى إعاقة حصول الأطفال على التعليم وتعريضهم لمخاطر الحماية، خاصة مع استخدام المدارس العامة حاليًا مآوٍ جماعية، كاستجابة أولية، سيركز الشركاء في قطاع التعليم على تعزيز الدعم النفسي الاجتماعي والأنشطة الترفيهية عبر قطاع حماية الطفل، ويعمل قطاع التعليم على تحديد مدى توافر شركاء وقدرتهم على دعم استمرارية التعلّم من خلال أساليب التعلم المدّمج، وإعادة تهيئة بيئات تعليمية آمنة ووقائية من خلال إنشاء مساحات تعلّم مؤقتة في المناطق التي لا تتوفر فيها مرافق تعليمية، وتوفير مواد تعليمية وتدريسية مخصصة للأوضاع الطارئة.

تشمل الاحتياجات التعليمية الرئيسية ما يلي:

- الوصول إلى بيئات تعلّم آمنة وشاملة للأطفال المتأثرين بالنزوح والأزمات، بما في ذلك أولئك المتضرّرون من استخدام المدارس على اعتبارها مآوٍ،
- مع توفير مواد وأدوات ومستلزمات وغيرها من الموارد التعليمية المناسبة لدعم المدرسين والمدارس، لضمان تقديم خدمات التعليم ومواصلة التعلّم حضوريًا وعبر الإنترنت.
- الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ: الإسعافات الأولية النفسية، والدعم النفسي الاجتماعي، والتعلّم الاجتماعي والعاطفي، وربط الأطفال الموجودين في مواقع النزوح والمدارس ومراكز التعلّم بخدمات حماية الطفل.
- تنمية قدرات المعلمين والكوادر التعليمية على التعلّم الإلكتروني، وكذلك شركاء قطاع التعليم على استراتيجيات الاستجابة للأزمات، والتعرف الآمن على الحالات وإحالتها، وغيرها من الاستراتيجيات اللازمة لدعم الأطفال المتضرّرين من النزاع والنزوح.
- التنسيق الوثيق مع القطاعات الأخرى، وخصوصًا قطاع حماية الطفل، لضمان سلامة وصحة الأطفال المتضرّرين من الأزمة والنزوح.

الأنشطة ذات الأولوية

يركز قطاع التعليم على مواصلة التعلّم وحماية الأطفال.

تشمل الإجراءات ذات الأولوية ما يلي:

- توفير فرص تعليمية منقذة للحياة للأطفال، بما في ذلك توزيع لوازم تعليمية تحتوي على مواد للتعلّم والتدريس، وأطقم مدرسية للتعلّم الحضوري وعن بُعد.
- تحديد الأطفال النازحين وإحالتهم و/أو توفير خيارات تعليمية لهم، (مثل: مدارس الاستجابة لحالات الطوارئ، والتعلم المدمج، والتعلم الرقمي، والتعليم عبر الإنترنت، والتعليم غير الرسمي).
- تقديم الدعم النفسي الاجتماعي غير المتخصص/ التعلّم الاجتماعي والعاطفي (PSS/SEL) و/أو الأنشطة الترفيهية، مع ضمان التحديد الآمن للحالات وإحالتها إلى خدمات الدعم النفسي الاجتماعي المتخصص عبر قطاع حماية الطفل.
- توفير المعدات المدرسية، والأثاث، والأجهزة المساعدة، والمستلزمات المخصّصة للفصول الدراسية أو مساحات التعلّم المؤقتة التي تستضيف الطلاب النازحين.
- التواصل مع أولياء الأمور ومقدمي الرعاية لدعم مواصلة التعلّم والحالة الصحية خلال الأزمة.

الأمن الغذائي والزراعة

Access the **Food Security** cluster page

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية	المستهدفون
56 مليون دولار	**مليون**	**مليون**

الوزارة التنفيذية القائدة:	الوكالة الأممية القائدة	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة	الشركاء
وزارة الزراعة	برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة: منظمة العمل ضد الجوع إسبانيا وجمعية نساند	40

الاحتياجات العاجلة

يزداد انعدام الأمن الغذائي نتيجة النزوح وفقدان سبل العيش واضطراب الأسواق بين السكان المتضرّرين، ومن ضمنهم المواطنون اللبنانيون والفئات السكانية التي تقيم في لبنان من جنسيات أخرى، إذ فقدت العديد من الأسر النازحة سبل الحصول على مصادر دخل وتعتمد بصورة كبيرة على المساعدات الإنسانية، لتلبية احتياجاتها الغذائية والحفاظ على مستوى مناسب من استهلاك الغذاء داخل الأسرة.

تشمل احتياجات الغذاء والزراعة الرئيسية عبر الفئات السكانية ما يلي:

- الحاجة العاجلة إلى توفير مساعدات غذائية منقذة للحياة للأسر النازحة، لا سيّما التي تفتقر إلى مرافق الطهي.
- الطرود الغذائية والوجبات الساخنة الجاهزة للأكل للنازحين المقيمين في المآوي أو الأسر التي تفتقر للإمكانات التي تعين على الطهي، لضمان تلبيتهم لاحتياجاتهم الغذائية.
- مساعدات زراعية في حالات الطوارئ (بجميع أشكالها: نقدًا، بقسائم، مستلزمات زراعية) للأسر الزراعية التي تعطلت سبل عيشها بمن فيهم النازحون داخليًا، لمساعدتهم على مواجهة فقدان الدخل واستئناف الإنتاج الغذائي المحلي أو كليهما.
- مساعدات غذائية نقدية/ مساعدات نقدية متعددة الأغراض للأسر المقيمة في المناطق التي تعمل فيها الأسواق ويمكن الوصول إليها، لتمكينهم من شراء المواد الغذائية الأساسية.
- مساعدات مرنة وقابلة للتكيف من أجل مراعاة أنماط النزوح المتغيرة وأوضاع الأسواق، ما يضمن تلبية الاحتياجات الغذائية بشكل فعّال في الوقت المناسب.

الأنشطة ذات الأولوية

تتضمن استراتيجية الاستجابة، استجابة أولية عبر المساعدات النقدية متعددة الأغراض من خلال توسّع أفقي للبرامج (ضمن برنامج شبكة الأمان الاجتماعي المستجيبة للصدمات تحت قيادة الحكومة للمواطنين اللبنانيين)، والاعتماد على نهج تسجيل ذاتي منسَّق، بالتوازي مع استجابة غذائية عينية منقذة للحياة تُقدّم للعائلات الأكثر تضرّرًا التي لم يشملها الدعم النقدي، وسيعمل شركاء برنامج الأمن الغذائي والزراعة (FSAS) على تكييف استخدام وسائل الاستجابة بناءً على مدى الجدوى/ ظروف السوق، وتوفّر البيانات، والموارد المتاحة طوال فترة النداء الإنساني العاجل.

سيركز قطاع الأمن الغذائي على ضمان الحصول على غذاء كافٍ مع دعم سُبل العيش من خلال ما يلي:

1. توفير وجبات طازجة معدّة مسبقًا (ساخنة وباردة) لما يصل إلى 200 ألف شخص نزحوا حديثًا ويقيمون في مآوٍ جماعية، أو في مبانٍ غير مكتملة/ غير صالحة للسكن، أو في منازل مخصصة من البلديات حيث يُفتقر إلى الإمكانات التي تعين على الطهي.
2. توفير طرود بها أطعمة جاهزة للأكل (بما في ذلك الخبز) و/أو طرود بها أطعمة طازجة لعدد من الأشخاص يبلغ 200 ألف شخص ممن اضطروا لمغادرة منازلهم أو

أقاموا في مآوٍ جماعية مؤقتة، أو مبانٍ غير مكتملة/ غير صالحة للسكن، أو منازل مخصصة من البلديات بدون مرافق للطهي، أو لأولئك الذين يقيمون في مناطق يصعب الوصول إليها، وذلك لتلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية. وهذا النشاط مكمل للنشاط 1.

3. توفير طرود غذائية (حصص إعاشة جافة) للأسر غير القادرة و/ أو غير الراغبة في مغادرة المناطق المتضرّرة من النزاع، وكذلك للسكان المتضرّرين من النزاع غير المسجلين المقيمين خارج المآوي الجماعية الذين لديهم إمكانية الوصول إلى مرافق الطهي (من خلال المطابخ المجتمعية عند الاقتضاء)، وذلك تكملةً للاستجابة النقدية واسعة النطاق حسب الحاجة.

4. توفير حوالات نقدية لعدد من الأفراد يبلغ 175 ألف أسرة مسجلة (700 ألف مستفيد) من خلال طرائق المساعدة النقدية متعددة الأغراض لتغطية الاحتياجات الغذائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية للفئات السكانية المتضرّرة من النزاع (بما في ذلك النازحين والمجتمعات المضيفة الأكثر تضرّرًا)، في جميع المناطق حيث تسمح الظروف والسوق، وفق نهج يركز على الأشخاص. ملحوظة: ملاحظة: وفقًا لممارسات التنسيق المعتمدة في خطة الاستجابة للبنان، يمكن أن تتألف حوالات المساعدات النقدية متعددة الأغراض المقدّمة للمستفيدين من مزيج من الحوالات النقدية القطاعية المتوافقة مع المنهجية المتّبعة في المساعدات النقدية متعددة الأغراض، وعلى الرغم من أن غالبية الاحتياجات المالية للمساعدات النقدية متعددة الأغراض مدرجة ضمن فصل المساعدات النقدية متعددة الأغراض، إلا أن مكون نقدي خاص بالغذاء مدرج ضمن ميزانية قطاع الأمن الغذائي والزراعة، لتمكين استيعاب المساهمات المخصّصة ضمن هذا النهج المنسق.

5. مساعدات نقدية غير مشروطة، أو مساعدات بقسائم أو مساعدات عينية، لدعم سبل العيش في حالات الطوارئ، لعدد من المزارعين والأسر الريفية المتضرّرين من النزاع يبلغ 8 آلاف مزارع وأسرة ريفية (بما في ذلك النازحون داخليًا الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الأراضي والأسر الريفية التي لم تغادر المناطق المتضرّرة).

يهدف قطاع الأمن الغذائي والزراعة إلى الوصول إلى مليون شخص بحاجة إلى المساعدات في الحصول على الغذاء ودعم سبل العيش في حالات الطوارئ، ويتطلب ميزانية قدرها 56 مليون دولار أمريكي ضمن هذا الفصل من قطاع الأمن الغذائي والزراعة، بالإضافة إلى 48 مليون دولار أمريكي، مخصصة، ضمن فصل المساعدات النقدية متعددة الأغراض، للمساعدات النقدية، لتغطية الاحتياجات الغذائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية للأسر.

إجراء تقييمات مستمرة للأمن الغذائي والأسواق، لتوجيه تكييف الاستجابة وفق الاحتياجات.

الصحة

Access the **Health** cluster page

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية	المستهدفون
37 مليون دولار	**مليون**	**مليون**

الوزارة التنفيذية القائدة:	الوكالة الأممية القائدة	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة	الشركاء
وزارة الصحة العامة	منظمة الصحة العالمية	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة: مؤسسة عامل	60

الاحتياجات العاجلة

تشهد المرافق الصحية في المناطق المتضرّرة من النزاع أعدادًا كبيرة من حالات الإصابات وارتفاعًا في الطلب على خدمات الرعاية الطبية الطارئة، إذ يؤدي النزوح والاكتظاظ إلى زيادة خطر انتشار الأمراض المعدية ويزيد الضغط على الأنظمة الصحية الهشّة بالفعل.

تشمل الاحتياجات الصحية العاجلة ما يلي:

- تقديم الرعاية الطارئة للمصابين بالصدمات من المدنيين الجرحى.
- ضمان الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأوّلية في مناطق النزوح.
- تعزيز قدرات الخدمات الصحية، بما في ذلك الرعاية الطارئة للمصابين بالصدمات والرعاية الطبية الطارئة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة (حزمة الخدمات الأوّلية الدنيا/ MISP) ودعم الاستشفاء ووحدات الرعاية الصحية الأوّلية الفرعية (PSU).
- توفّر الأدوية الأساسية وعلاجات الأمراض المزمنة.
- تنفيذ عمليات إخلاء طبي مُنسقة وتعزيز التواصل بشأن إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية.
- الوقاية من تفشي الأمراض في المآوي المكتظة.
- خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

الأنشطة ذات الأولوية

الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية عالية الجودة وتوسيعها من خلال نهج شامل لضمان وصول كريم إلى الرعاية الصحية يلبي احتياجات الفئات السكانية الأكثر تضرّرًا، بما في ذلك النازحون واللاجئون والمهاجرون والأطفال والنساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة.

تشمل الإجراءات ذات الأولوية ما يلي:

- تقديم خدمات علاج الإصابات وإدارة حالات المصابين بما يشمل الأدوية والمستلزمات والمعدات الطبية وبناء القدرات وتوفير كوادر بشرية إضافية عند الحاجة.
- تقديم دعم للرعاية الصحية الثانوية بما يشمل الخدمات المنقذة للحياة والأطراف والولادات داخل المستشفيات وخدمات رعاية حديثي الولادة.
- ضمان استمرارية الرعاية في مراكز الرعاية الصحية الأولية من خلال تقديم الاستشارات وتوفير أدوية لمعالجة الحالات الحادة والمزمنة ولوازم الصحة الجنسية والإنجابية والمستلزمات والمعدات الطبية وبناء القدرات وتوفير كوادر بشرية إضافية عند الحاجة.
- الحفاظ على جاهزية الاستجابة لتفشي الأمراض وتعزيزها (بما يشمل قدرات الرصد والتشخيص والاستجابة (مثل الكوليرا والتهاب الكبد A والحصبة)).
- الحفاظ على آليات التنسيق وقنوات التواصل وتعزيزها لتوفير المعلومات والتوعية للسكان المتضرّرين حول الخدمات الصحية، إضافة إلى متابعة هذه الخدمات وتقييمها.

التغذية

Access the **Nutrition** cluster page

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية	المستهدفون
4 مليون دولار	**194 ألفًا**	**116 ألفًا**

الوزارة التنفيذية القائدة:	الوكالة الأممية القائدة	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة	الشركاء
وزارة الصحة العامة	اليونيسف	الجمعيات الخيرية المسيحية الأرثوذكسية الدولية	20

الاحتياجات العاجلة

تتزايد معاناة الأطفال والنساء النازحون من أوجه تضرّر متعلقة بالتغذية بسبب تعطيل إمكانية الحصول على وجبات غذائية مغذية، وممارسات الرعاية، وخدمات التغذية الأساسية، إذ تعاني النساء، خصوصًا الحوامل والمرضعات (PBW)، من ضغوط متزايدة أثناء إدارة تغذية الأطفال وممارسات الإطعام خلال النزوح.

تشمل الاحتياجات الغذائية الرئيسية ما يلي:

- إنشاء مناطق مخصصة للأم والطفل أو مناطق مخصصة للرضاعة الطبيعية، لتوفير مساحات آمنة لمقدمي الرعاية للأطفال الصغار والحوامل/ المُرضعات، للحصول على خدمات التغذية الأساسية وتنمية الطفولة المبكرة للسكان النازحين.
- السيطرة على التوزيع غير المُصرح به لبدائل حليب الأم أثناء حالات الطوارئ، الذي قد يضر بالتغذية المثلى للرضع والأطفال الصغار.
- ضعف الترويج والحماية والدعم لممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار، خصوصًا الرضاعة الطبيعية في المآوي الجماعية.
- الفحص الفوري والإحالة وعلاج سوء التغذية الحاد وتأخر النمو لدى الأطفال والحوامل/ المُرضعات.
- نقص الغذاء الغني بالمغذيات والطاقة للأطفال الصغار والمراهقات والحوامل والمُرضعات.

الأنشطة ذات الأولوية

تشمل الأنشطة ذات الأولوية ما يلي:

- إنشاء مناطق مخصصة للأم والطفل، ومناطق مخصصة لتنمية الطفولة المبكرة، ومناطق مخصصة للرضاعة الطبيعية، لتقديم تدخلات متكاملة للتغذية وتنمية الطفولة المبكرة.
- دعم تغذية الأطفال من عمر الولادة إلى 23 شهرًا من خلال مستلزمات مجموعات التغذية المناسبة لكل مرحلة عمرية (بما في ذلك مستلزمات بدائل حليب الأم ومضخات الثدي).
- تقديم حصص غذائية طارئة، ومكملات غذائية دقيقة، وحزم تغذية تكميلية للأطفال من 6 إلى 59 شهرًا والفتيات المراهقات والحوامل والمُرضعات.
- الفحص، والإحالة، وعلاج الهزال عبر المرافق الصحية والوحدات الفرعية لمراكز الرعاية الصحية الأولية والتوعية.
- تقديم الإرشاد حول تغذية الرضع والأطفال الصغار وتنمية الطفولة المبكرة لحماية وتعزيز ودعم أفضل الممارسات في حالات الطوارئ.
- رفع الوعي حول الممارسات المثلى لتغذية الرضع والأطفال الصغار وتنمية الطفولة المبكرة والتغذية الأمومية.
- التنسيق الفعال وتقديم الدعم لبناء القدرات لجميع الشركاء لضمان تغطية فعّالة للاستجابة في مجال التغذية وتنمية الطفولة.

الحماية

Access the **Protection** cluster page

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية	المستهدفون
15.9 مليون دولار	**700 ألف**	**400 ألف**

الوزارة التنفيذية القائدة:	الوكالة الأممية القائدة	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة	الشركاء
وزارة الشؤون الاجتماعية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة: أوكسفام	48

الاحتياجات العاجلة

يزيد النزوح وانعدام الأمن من مخاطر الحماية، خصوصًا بالنسبة للنساء، والأطفال، وذوي الإعاقة، والنازحين السوريين والمهاجرين، والفئات المهمشة الأخرى، كما تؤدي قلة المآوي المتاحة أو الاكتظاظ فيها وغيرها من الترتيبات السكنية بالإضافة إلى عدم الاستقرار إلى زيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، وفصل العائلات، والاستغلال. ويواجه الأشخاص المتضرّرين بشكل متداخل عوائق في الحصول على الحماية، والأمان، والخدمات الأساسية، إذ تؤدي الموارد المستنزفة، والضيق النفسي الاجتماعي، والتسرب من المدارس، وتعطل الشبكات الاجتماعية إلى زيادة مخاطر الإساءة، والإهمال، والاستغلال/الاتجار، والعنف.

تشمل الاحتياجات الرئيسية للحماية ما يلي:

- تعزيز رصد الحماية عبر مختلف الفئات السكانية للتعرف على المخاطر والتهديدات الرئيسية التي تؤثر في حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز تعميم الحماية في القطاعات الأخرى
- التوعية والمشاركة المجتمعية والتواصل مع المجتمعات لضمان الوصول إلى المعلومات، ورفع الوعي بقضايا الحماية، (ووثائق المساكن والأراضي والممتلكات) والحصول على الخدمات
- خدمات الحماية بما في ذلك تعزيز إدارة حالات الطوارئ والمساعدة النقدية الطارئة للحماية، والمساعدة القانونية والدعم النفسي الاجتماعي، خصوصًا للفئات الأكثر عرضة للمخاطر مثل النساء، والأطفال، وذوي الإعاقة.
- الوصول إلى مآوي آمنة والدعم الطارئ للنازحين المعرضين لخطر التشرد مع التركيز على الفئات السكانية المتضرّرة بما فيها النازحون السوريون والمهاجرون، والفئات الأخرى التي تواجه عوائق في الوصول، بالإضافة إلى الحماية من الاستغلال والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- تعزيز الدعم للخدمات المتخصصة لكبار السن وذوي الإعاقة الأكثر تضرّرًا، بما في ذلك الرعاية والأدوات المساعدة مثل الحفاضات للكبار وغيرها من الوسائل المساندة.
- عمليات الإخلاء الإنساني للفئات الأكثر تضرّرًا من السكان من المناطق غير الآمنة إلى أماكن آمنة أو إلى بلدانهم الأصلية، ويشمل ذلك العمال المهاجرين غير القادرين على المغادرة أو الذين تركهم أصحاب العمل قسرًا، وغيرهم من المهاجرين الذين يواجهون أوضاعًا أكثر تضرّرًا، بما في ذلك الأطفال.

الأنشطة ذات الأولوية

تشمل الإجراءات ذات الأولوية ما يلي:

- رصد الحماية لأوضاع النازحين داخليًا والفئات السكانية المتضرّرة، ورصد الحماية لدعم آليات المساءلة والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، إضافةً إلى تعميم الحماية وبناء القدرات فيما يخص المبادئ الإنسانية ومبادئ الحماية.
- أنشطة التوعية وتوفير المعلومات حول مخاطر الحماية والخدمات المتاحة، وتنفيذ جلسات إذكاء الوعي تشمل سُبل الوصول إلى الخدمات القانونية، إضافة إلى آليات التواصل المتبادل والشكاوى والإحالة المساءلة لصالح السكان المتضرّرين).
- الحشد المجتمعي وتعزيز المشاركة من خلال الهياكل المجتمعية الجديدة أو الحالية، وتيسير الوصول إلى مراكز التنمية الاجتماعية.
- تقديم إدارة حالات الحماية الطارئة والدعم النفسي الاجتماعي للأشخاص المعرضين لمخاطر مرتفعة أو أوجه تضرّر مركبة (بما في ذلك إتاحة الوصول إلى الرعاية المتخصصة والمجتمعية، والدعم وتوفير أجهزة مساعدة خاصة).
- المساعدة النقدية الطارئة للحماية والمساعدة النقدية المتكررة للحماية استنادًا إلى تقييم الحماية (بما يُكمل قطاعات أخرى وبناءً على تقييم الهشاشة والحماية وبناءً على معايير محددة، مع تجنب التكرار مع برنامج شبكة الأمان الاجتماعي المستجيبة للصدمات.
- العودة الطوعية المدعومة للعمال المهاجرين.

حماية الطفل

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية	المستهدفون
8.5 مليون دولار	**400 ألف**	**340 ألف**

الوزارة التنفيذية القائدة:	الوكالة الأممية القائدة	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة	الشركاء
وزارة الشؤون الاجتماعية	اليونيسف	لجنة الإنقاذ الدولية	37

الاحتياجات العاجلة

الأطفال المتضرّرون من النزاع يواجهون مخاطر متزايدة من الصدمات والأذى والإساءة والإهمال والاستغلال، بما في ذلك الانفصال عن الأسر، وأسوأ أشكال عمالة الأطفال، والتعرض لذخائر الحرب غير المنفجرة، وتؤدي حالات النزوح إلى زيادة قابلية تأثّر الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، ما يستدعي توفير حلول عاجلة لحماية الطفل ورعاية بديلة، بالإضافة إلى إجراءات تتبع العائلات وإعادة لم شملهم.

تشمل الاحتياجات الرئيسية لحماية الطفل ما يلي:

- الوصول إلى إدارة حالات الطوارئ الخاصة بحماية الطفل بالنسبة للأطفال المعرضين للخطر، بما في ذلك الأطفال المنفصلون عن أسرهم الذين يحتاجون إلى رعاية بديلة، وإجراءات تتبع العائلات وإعادة لم الشمل.
- تعزيز تنسيق إدارة حالات الطوارئ وأنظمة الإحالة لضمان الإبلاغ والتعامل الآمن والفعّال مع حالات حماية الطفل، خصوصًا الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.
- توفير عاجل للدعم النفسي الاجتماعي والأنشطة المنظمة للأطفال ومقدمي الرعاية المتأثرين بالنزاع داخل المآوي وخارجها.
- تعزيز آليات الحماية المجتمعية لتحديد الأطفال المعرضين للخطر، بدعم من الجهات الفاعلة المحلية المدرّبة.

الأنشطة ذات الأولوية

تشمل الإجراءات ذات الأولوية ما يلي:

- التعبئة المجتمعية: نشر المعلومات بما في ذلك أرقام الطوارئ، والرسائل الأساسية حول الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وحماية الطفل، وسلامة الطفل، والحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، والإجراءات الملائمة للطفل، وغيرها.
- توفير إدارة حالات حماية الطفل للأطفال المعرضين للعنف والإساءة والإهمال (مع دعم الكوادر الحالية وتعزيز فرق جديدة في المناطق ذات الأولوية) بالإضافة إلى دعم تتبع العائلات وإعادة لم الشمل والمساعدة النقدية الطارئة للحماية
- الدعم النفسي الاجتماعي: تقديم الدعم النفسي الاجتماعي القائم على المجتمع للأطفال ومقدمي الرعاية والعائلات الحاضنة المجتمعية الأخرى، وكذلك الآباء/ مقدمي الرعاية للأطفال البيولوجيين، مع توفير أنشطة ترفيهية للأطفال (بما في ذلك مجموعات الأدوات الخاصة بالترفيه في المواقع).
- بناء قدرات العاملين في الخطوط الأمامية، والكوادر الاجتماعية، ومسؤولي إدارة الحد من مخاطر الكوارث، وإدارة مخاطر الكوارث، ومديري المآوي، وغيرهم.

العنف القائم على النوع الاجتماعي ⚧

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية	المستهدفون
11.5 مليون دولار	**500 ألف**	**300 ألف**

الوزارة التنفيذية القائدة:	الوكالة الأممية القائدة	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة	الشركاء
وزارة الشؤون الاجتماعية	لمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان	جمعية حماية دعم وعطاء	47

الاحتياجات العاجلة

تتفاقم مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في مختلف مراحل الطوارئ والأزمات، ما يؤدي إلى زيادة ظهور حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بين السكان المتضرّرين، وتواجه النساء والفتيات، خصوصًا اللواتي نزحن أو يتواجدن في مناطق غير آمنة، مخاطر متزايدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال النزوح والنزاع، بما في ذلك العنف الجنسي، والإساءة الجسدية والنفسية، والاستغلال، كما يؤدي النزوح إلى تعطيل الوصول إلى الخدمات الأساسية الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك إدارة الحالات، والدعم النفسي الاجتماعي، والمآوي الآمنة.

تشمل الاحتياجات الرئيسية الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ما يلي:

- ضمان الوصول إلى خدمات إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك المساعدة النقدية الطارئة، والمساعدة القانونية، والدعم النفسي الاجتماعي، والخدمات الصحية المنقذة للحياة، وخدمات المآوي الآمنة لجميع الناجين.
- خطوط اتصال مباشر مخصصة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وإحالات آمنة للناجين إلى خدمات عالية الجودة خاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب.
- تقديم جلسات توعية حول خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي المتاحة ونشر المعلومات عنها، داخل المآوي الجماعية وخارجها.
- توزيع حقائب اللوازم الصحية النسائية على النساء والفتيات النازحات في سن الإنجاب، حيث تُستخدم كنقطة بداية لربط الناجين بالخدمات وزيادة الوعي بالخدمات المتاحة.
- زيادة توافر مساحات آمنة للنساء والفتيات للوصول إلى الخدمات الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والدعم النفسي الاجتماعي، بالإضافة إلى التوعية بشأن الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.
- تعزيز الدعم المقدم للمآوي الآمنة للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك ذوي الإعاقة
- ومن يعانون من مشاكل الصحة النفسية.
- تعزيز المشاركة المجتمعية ورفع مستوى الوعي حول الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والخدمات المتاحة، بما في ذلك الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، خاصةً عبر استخدام لغات وصيغ متنوعة.
- بناء قدرات المستجيبين لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك التدريب على إدارة الحالات، والدعم النفسي الاجتماعي، والتعامل مع الأطفال الناجين، بالإضافة إلى توعية الجهات الفاعلة غير المختصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في المآوي الجماعية بالإحالات الآمنة، والحماية، والتدخلات المتمحورة حول الناجين.
- التنسيق مع قطاعات الصحة والحماية لضمان تكامل خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي وتوافرها في جميع مجالات الاستجابة.

الأنشطة ذات الأولوية

تشمل الإجراءات ذات الأولوية ما يلي:

- جلسات التوعية: عقد جلسات توعية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي ومشاورات فردية حول كيفية الوصول إلى الخدمات.
- تقديم خدمات إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والدعم النفسي الاجتماعي، بالإضافة إلى المساعدات النقدية للحماية
- توزيع حقائب اللوازم الصحية النسائية للنساء والفتيات.
- توفير مساحات آمنة (فرق متنقلة ومساحات آمنة مؤقتة).
- تدريب الموظفين غير المختصين بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والمجتمع: الكشف الآمن والإحالات إلى مقدمي خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي وتطوير أدوات للتعميم المجتمعي.
- تنسيق العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتخفيف المخاطر، وتحليل الاتجاهات، ورسم الخرائط، ودعم المآوي الآمنة.

المأوى
(يشمل إدارة المواقع وتنسيقها)

Access the **Shelter** cluster page

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية	المستهدفون
42.5 مليون دولار	**مليون**	**500 ألف**

الوزارة التنفيذية القائدة:	الوكالة الأممية القائدة	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة	الشركاء
وزارة الشؤون الاجتماعية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المأوى)/ المنظمة الدولية للهجرة (تنسيق وإدارة المواقع)	الوكالة الأممية القائدة:المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة: المجلس النرويجي للاجئين	30

الاحتياجات العاجلة

ترك النزوح العديد من العائلات في حاجة عاجلة إلى مأوى آمن ومناسب، ففي حين يلجأ العديد إلى المواقع الجماعية، ستبقى الغالبية خارج المآوي المنظمة، وغالبًا ما يقيمون في مساكن مستأجرة دون المستوى تمامًا ولا يطيقون تكلفتها، أو في ظروف مكتظة، أو ترتيبات استضافة غير مستقرة، وفي الوقت نفسه، تستمر العائلات التي تبقى في المناطق المتضرّرة من النزاع أو غير القادرة على الانتقال في مواجهة مخاطر كبيرة، حيث تتعرض المنازل للضرر وتزداد سوءًا في بيئات غير آمنة. وعليه تشمل الاحتياجات العاجلة توفير مساكن مؤقتة آمنة، ودعم توفير مأوى أساسي، وتوفير مواد الإغاثة الأساسية، واتخاذ تدابير لتقليل الاكتظاظ والظروف المعيشية غير الآمنة، مع ضمان ظروف معيشية آمنة وكريمة للنساء والرجال والفتيات والفتيان.

الاحتياجات الرئيسية الخاصة بالمآوي، بما في ذلك تنسيق وإدارة المواقع:

- الوصول الشامل إلى المآوي الجماعية المناسبة والآمنة للعائلات النازحة من جميع الجنسيات.
- إصلاح وتطوير المواقع الجماعية لتلبية الحد الأدنى من المعايير الإنسانية.
- دعم توفير المأوى للأسر النازحة المقيمة في ترتيبات استضافة أو مساكن مستأجرة.
- توفير مواد الإغاثة الأساسية لتلبية الاحتياجات العاجلة للأسر.
- دعم الجهود المبذولة من الحكومة في تنسيق وإدارة المواقع، لضمان ظروف معيشية آمنة ومنظمة وكريمة في المآوي الجماعية.
- التنسيق الوثيق بين السلطات المحلية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لرصد ظروف المأوى، وتقييم الاحتياجات، وضمان الشمولية وظروف معيشية آمنة وكريمة، خاصةً للفئات الأكثر تضرّرًا، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، والمهاجرون واللاجئون أيضًا.

الأنشطة ذات الأولوية

سيركز قطاع المآوي على تحسين ظروف المعيشة في المآوي الجماعية ودعم الحصول على مواد الإغاثة الأساسية، مع تقديم دعم للعائلات النازحة ينطوي على تدخلات خاصة بالمأوى ذي الصلة داخل المآوي الجماعية وخارجها.

تشمل الإجراءات ذات الأولوية ما يلي:

- توزيع لوازم المأوى ومواد الإغاثة الأساسية بما في ذلك المراتب والبطانيات والمصابيح والملابس.
- النقد المخصص للمأوى لدعم من انتقلوا إلى المآوي خارج المواقع الجماعية (ترتيبات استضافة واستئجار).
- إصلاح المواقع الجماعية بما في ذلك توفير مساحات آمنة وخاصة للنساء والفتيات عند الإمكان، وضمان إضاءة مناسبة وتدابير الخصوصية لتقليل مخاطر الحماية.
- دعم الحكومة في تحديد خيارات المأوى أو ترتيبات السكن للنازحين داخليًا، وقد تزداد الحاجة إلى هذه الخيارات مع ازدياد اكتظاظ المآوي الجماعية وتراجع المعروض من المساكن المستأجرة/ ازدياد كلفتها بما يفوق القدرة على تحمّلها.
- دعم وزارة الشؤون الاجتماعية في توسيع أنشطة تنسيق وإدارة المواقع بما يتلاءم مع السياق اللبناني (وقد يشمل ذلك توفير موظفين داعمين للوزارة، وبناء القدرات، وإيقاف استخدام المآوي الجماعية التي لم تعد قيد الاستخدام).

الاستقرار الاجتماعي

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية	المستهدفون
20.7 مليون دولار	**1.3 مليون**	**مليون**

الوزارة التنفيذية القائدة:	الوكالة الأممية القائدة	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة	الشركاء
وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية والبلديات	الوكالة الأممية القائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة: لا ينطبق	24

الاحتياجات العاجلة

قد يؤدي تصاعد مخاطر تصعيد النزاع وعدم الاستقرار إلى زيادة التوترات والتحديات الأمنية في مناطق الاستضافة، بينما يُشكل وجود مخلفات متفجرة تهديدات فورية للمدنيين، خصوصًا الفئات الأكثر تضرّرًا مثل النساء والأطفال وذوي الإعاقة.

تشمل الاحتياجات الرئيسية المتعلقة بالاستقرار الاجتماعي في المناطق المتأثرة بالنزوح ما يلي: دعم الطوارئ للنفايات الصلبة والطاقة للبلديات؛ دعم الدفاع المدني وفرق الإطفاء لسد الفجوات التشغيلية في الاستجابة لحالات الطوارئ واستعادة الخدمات؛ أعمال إنسانية لمعالجة مخاطر الألغام، تنطوي على تقليل مخاطر المخلفات المتفجرة وتمكين الوصول الآمن وتنقّل المدنيين؛ وتنفيذ تدخلات سريعة لمواجهة المعلومات المضللة والمغلوطة وخطاب الكراهية مع الاستمرار في الرصد المنتظم للتوترات وتحليلها لدعم تصميم الاستجابة المراعية لظروف النزاع والتخفيف المبكر في المناطق المستقبلة ذات الأولوية؛ عبر جميع القطاعات وتقديم الدعم للسلطات الوطنية والمحلية لتعزيز التنسيق في الأزمات، بما في ذلك غرف عمليات إدارة مخاطر الكوارث ورسم خرائط الخدمات المُنسقة، لتقليل التكرار وتحسين الشعور بعدالة تقديم الاستجابة.

الأنشطة ذات الأولوية

تشمل الإجراءات ذات الأولوية ما يلي:

- **تماشيًا مع الجهود المستمرة لرصد التوترات وتحليلها، يجري تقديم الدعم للتخفيف من آثار المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في الاستقرار الاجتماعي،** ويشمل ذلك: رصد المعلومات المضللة وخطاب الكراهية والتحقق السريع منهما بوصفهما من العوامل الرئيسة المحرّكة للتوترات بين المجتمعات المضيفة والسكان النازحين، وذلك بما يتماشى مع التحليل المنتظم للتوترات في المناطق الساخنة. وتشمل الأنشطة تنظيم حوارات مجتمعية عبر جهات محلية موثوقة، ونشر المعلومات الموثَّقة من خلال نظم معلومات الأزمات، وعقد جلسات توجيه وتوعية للجهات المحلية الفاعلة في مجال المعلومات، إضافةً إلى دعم بناء السلام ومنع النزاعات من خلال فرق الوساطة، ولجان الوقاية من النزاعات، وآليات منظمة لتلقي المظالم.
- **القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ:** دعم غرف عمليات إدارة مخاطر الكوارث على المستويين الوطني ودون الوطني، والدفاع المدني وفرق الإطفاء، بنهج شامل ومراعٍ للنوع الاجتماعي.
- **الإجراءات المتعلقة بالألغام في السياقات الإنسانية:** المسح غير التقني وتقييم المخاطر (بالتنسيق مع المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام (LMAC))، ووضع العلامات، والإزالة الطارئة للألغام في الممرات ذات الأولوية، والتوعية

بمخاطر التخلص من الذخائر المتفجرة خاصةً للأطفال والفئات الأكثر عرضة للخطر، ومساعدة الضحايا، وتعزيز إدارة المعلومات.

- **استمرارية الخدمات البلدية:** تقديم الدعم للبلديات واتحادات البلديات والوزارات التنفيذية لضمان إدارة فعّالة لحالات النزوح، بما في ذلك الإصلاح السريع والتنظيف وإعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية.
- **الخدمات البيئية وخدمات الطاقة:** جمع النفايات الصلبة في حالات الطوارئ وتوفير حاويات النفايات في المآوي والأماكن العامة؛ دعم إمدادات الطاقة الأساسية للمآوي لتقليل المخاطر على البيئة وعلى الصحة العامة والحدّ من التوترات بين المجتمعات المضيفة والسكان النازحين (بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي وقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة).
- **فرص عمل قصيرة الأجل:** دعم إعادة تأهيل الأصول المجتمعية، بما في ذلك الإصلاح والتنظيف السريعين للبنية التحتية البلدية، وتنفيذ أعمال بيئية، وإعادة تأهيل الأماكن العامة في المناطق ذات الأولوية التي تستقبل النازحين.

المياه والصرف والنظافة الصحية

Access the **WASH** cluster page

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية	المستهدفون
40 مليون دولار	**مليون**	مليون على مستوى النظام/ 200 ألف على مستوى الموقع الجماعي

الوزارة التنفيذية القائدة:	الوكالة الأممية القائدة	المنظمة غير الحكومية المشاركة في القيادة	الشركاء
وزارة الطاقة والمياه (MoEW)	اليونيسف	منظمة الرؤية العالمية	20

الاحتياجات العاجلة

يُشكل النزوح واكتظاظ المآوي ضغطًا كبيرًا على أنظمة إمدادات المياه والبنية التحتية للصرف الصحي، بالإضافة إلى أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية ونقص الوقود في محطات ضخ المياه من شأنهما أن يؤديان إلى تعطيل الوصول إلى المياه الآمنة.

تشمل احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة ذات الأولوية ما يلي:

- إصلاح البنية التحتية المتضرّرة للمياه والصرف الصحي وصيانتها، بالإضافة إلى توفير الوقود والكلور والإمدادات الأساسية.
- توفير خدمات المياه الطارئة مثل نقل المياه بالشاحنات ونقاط مياه الشرب المؤقتة في المناطق التي انقطعت عنها الإمدادات العامة.
- ضمان الوصول إلى مرافق الصرف الصحي في حالات الطوارئ (المراحيض ومرافق الاستحمام وغسل اليدين) ومواد التنظيف، وخاصة في مواقع النزوح، مع الاهتمام بالسلامة والخصوصية وإمكانية وصول النساء والفتيات وكبار السن وذوي الإعاقة إلى هذه المرافق.
- توزيع مستلزمات النظافة الشخصية، ومستلزمات الأطفال، ومستلزمات النظافة الخاصة بالمراكز، ومستلزمات النظافة الشخصية في أثناء الدورة الشهرية، ومستلزمات سلس البول، إلى جانب حملات التوعية بالنظافة الصحية التي تلبي احتياجات النساء والرجال والفتيات والفتيان..
- توفير المياه المعبأة ومواد معالجة المياه (مثل، أقراص الكلور) في الأماكن التي لا تتوفر بها مياه الشرب الآمنة.
- دعم السكان النازحين خارج المآوي من خلال المساعدات النقدية أو العينية لتلبية احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

الأنشطة ذات الأولوية

سيركز قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على الحفاظ على إمكانية الوصول إلى المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي في المناطق المتضرّرة.

تشمل الأنشطة ذات الأولوية ما يلي:

- تقديم الدعم في حالات الطوارئ لإصلاح وتشغيل وصيانة إمدادات المياه الحيوية، ومولدات الطاقة الاحتياطية، وأنظمة الصرف الصحي في المناطق التي تستضيف النازحين والأنظمة المتضرّرة من الأعمال القتالية (تدابير مؤقتة).
- توفير الوقود في حالات الطوارئ وشراء مولدات طاقة احتياطية لدعم توفير وإصلاح وتشغيل وصيانة أنظمة إمدادات المياه والصرف الصحي المتضرّرة من الأعمال القتالية (تدابير مؤقتة).
- توفير خدمات المياه والصرف الصحي الطارئة في المآوي الجماعية المؤقتة وإعداد مآوٍ جماعية مؤقتة جديدة مزودة بخزانات مياه مناسبة، ودعم الهياكل المجتمعية المعنية بالحفاظ على نظافة المواقع ومعالجة المياه فيها، وتعزيز الوصول الآمن والكريم إلى المرافق لجميع الفئات السكانية.
- توفير مستلزمات النظافة الصحية الأساسية وإذكاء الوعي (جميع أنواع المآوي) بما في ذلك إدارة النظافة الصحية في أثناء الدورة الشهرية ومواد النظافة الصحية المناسبة للفئة العمرية.
- الوصول إلى مياه الشرب الطارئة (نقاط المياه العامة، المياه المعبّأة، مرشحات المياه، التخزين المنزلي).

اللوجستيات والاتصالات السلكية واللاسلكية

Access the **Logistics** cluster page

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)

1.7 مليون دولار

الوزارة التنفيذية القائدة:
وزارة الأشغال العامة والنقل (MoPWT)، ووزارة الاقتصاد والتجارة (MoET)

الوكالة الأممية القائدة
برنامج الأغذية العالمي

الشركاء
القطاعات

الاحتياجات العاجلة

من دون الدعم اللوجستي والتنسيق المناسبين، ستواجه الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تحديات في تنفيذ خططها التشغيلية، مع الأخذ في الاعتبار تأثير الأحداث الأخيرة على إمكانية الوصول والبنية التحتية والخدمات اللوجستية. وتشمل الفجوات التي تم تحديدها من خلال تقييمات القدرة اللوجستية وهياكل التنسيق اللوجستي الحالية ما يلي:

- عدد محدود من نقاط الدخول في البلاد، مع وجود مطار دولي واحد فقط وميناءين رئيسيين عاملين؛ وهما بيروت وطرابلس، بالإضافة إلى عدد محدود من نقاط الحدود البرية المفتوحة من سورية.
- القيود المفروضة على الوصول إلى المناطق المتضرّرة من النزاع، مع محدودية قدرة الشركاء على تنسيق النقل الآمن لشحنات المساعدات الإنسانية مع العديد من الجهات الفاعلة المشاركة في ظل نظام الإخطار الحالي.
- ويواجه الشركاء في مجال العمل الإنساني تحديات فيما يتعلق بحلول التخزين في حالات الطوارئ، وذلك نتيجة للقدرة التشغيلية المحدودة، والقيود الأمنية، وارتفاع أسعار الخدمات اللوجستية.
- تعقيد جمع البيانات وتحليلها ومراقبتها في الوقت الفعلي فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى طرق الإمداد، ولا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وكذلك حالة البنية التحتية والخدمات اللوجستية.
- ضرورة التنسيق المشترك مع النظراء الوطنيين بشأن اللوجستيات لضمان التواصل الواضح وتجنب إرهاق الهياكل الوطنية الحالية لتنسيق حالات الطوارئ على المستويين الوطني والمحلي.

الأنشطة ذات الأولوية

تتمثل العناصر الرئيسية لميزانية الخدمات اللوجستية البالغة مليون و343 ألفًا و563 دولارًا أمريكيًا في توفير هيكل كافٍ للتنسيق وإدارة المعلومات؛ وتوفير مناطق التخزين والتجهيز في مواقع استراتيجية في جميع أنحاء الدولة؛ وتوفير إمكانية الوصول للمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة إلى القوافل الإنسانية التي تنقل السلع الإنسانية الحيوية إلى مناطق النزاع.

وستتطلب استجابة الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ مبلغ 397 ألفًا و497 دولارًا أمريكيًا لتغطية تكاليف الإعداد الأولي والدعم خلال الأشهر الثلاثة الأولى، ويشمل ذلك الموظفين ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الاتصال الآمنة، ومن شأن هذا أن يتيح للفريق المعني بالاتصالات السلكية واللاسلكية بتوفير خدمات تنسيق وإدارة معلومات مخصصة بين الوكالات للمنظمات الإنسانية العاملة في لبنان، والحفاظ على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية (إمكانية الاتصال بالإنترنت، ومكتب دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكشك الشحن) في مناطق العمليات المشتركة، وسيدعم كذلك الفريق المعني بالاتصالات السلكية واللاسلكية الجهود المشتركة بين القطاعات لمساعدة الفئات النازحة في الحصول على خدمات الاتصالات الأساسية بما في ذلك الوصول إلى الإنترنت.

تشمل الأنشطة ذات الأولوية ما يلي:

- توفير مستودعات تخزين إنسانية مشتركة ووحدات تخزين متنقلة
- تقديم الدعم لتنظيم تحركات القوافل الإنسانية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها
- نشر معدات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ
- دعم هياكل التنسيق وإدارة المعلومات

خدمات التنسيق والدعم

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)

620 ألف دولار

الوكالة الأممية القائدة

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)

الشركاء

لقادة المشتركون لخطة الاستجابة للبنان، والوكالات الرائدة والوكالات المشاركة في قيادة القطاع، والرؤساء المشتركون لمجموعات التنسيق التشغيلية، ومجموعة عمل الوصول والتحليل، ومجموعة عمل النقد، ومجموعة عمل التقييم، وخلية التنسيق المدني العسكري، ومجموعة عمل إدارة المعلومات، والرؤساء المشتركون في لمجموعة عمل النوع الاجتماعي في العمل الإنساني

االاحتياجات العاجلة

- تشمل احتياجات خدمات التنسيق والدعم الرئيسية ما يلي:
- تعزيز التنسيق بين الوكالات والقطاعات على المستويين الوطني ودون الوطني لضمان استجابة إنسانية فعّالة وشاملة وقائمة على المبادئ.
- تحسين الرصد وجمع البيانات وتتبّع النزوح والتحليل لدعم صناعة القرار وتخطيط الاستجابة.
- مناصرة إتاحة الوصول الإنساني الآمن وحماية المدنيين، بما في ذلك عمّال الإغاثة والبنية التحتية المدنية.
- آليات التنسيق لدعم العمل الجماعي بشأن الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، والإعاقة والدمج، والمساءلة لصالح السكان المتضرِّرين في العمل الإنساني.
- تعزيز تحليل إمكانية الوصول والتفاوض، بما في ذلك التنسيق المدني العسكري، لتسهيل النقل والإيصال الآمنين للمساعدات إلى المحتاجين.
- تعزيز تنسيق النوع الاجتماعي في العمل الإنساني، بما في ذلك القدرة الاستشارية المخصصة للنوع الاجتماعي لدعم القطاعات في دمج المساواة بين الجنسين، وتخفيف مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتحليل المتعدد الجوانب عبر التخطيط والتنفيذ والرصد الإنساني.

الأنشطة ذات الأولوية

وتتضمن ما يلي:

- دعم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتقديم تخطيط وعمل إنساني منسّق وقائم على الأدلة ومستجيب للنوع الاجتماعي وشامل.
- تيسير جمع البيانات/ إجراء التقييمات وتحليلها ونشرها، مع ضمان الاستخدام المنهجي للبيانات المصنَّفة حسب الجنس والعمر والإعاقة (SADDD)، من خلال منتجات معلوماتية منتظمة (مثل التقارير، ومجموعات البيانات، ولوحات المعلومات، والتحديثات العاجلة، وتنبيهات النوع الاجتماعي، والتحليلات السريعة للنوع الاجتماعي...).
- علاوة على دعم البيانات القائمة على الأدلة وجهود التأهب وتخطيط الاستجابة، سيتم توليد بيانات مصفوفة تتبع النزوح، مصنَّفة بحسب الجنس والعمر والإعاقة على نحو منتظم، بما يسهم في توجيه الاستجابة الإنسانية للنازحين داخليًا في مختلف أنحاء لبنان، سواء داخل المواقع الجماعية أو خارجها، للمساهمة في جهود التثليث بين مجموعات البيانات المختلفة بالتعاون مع الحكومة.
- الحفاظ على العمل الجماعي بشأن الحماية، والمساواة بين الجنسين، والتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، ودمج ذوي الإعاقة، والحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، والمساءلة أمام السكان المتضرّرين، بما يضمن التكامل بين القطاعات فيما يتعلق بالتزامات المساواة بين الجنسين والرصد وفقًا لأطر المساءلة بين الجنسين التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.
- الحفاظ على إتاحة الوصول المستمر للمساعدات الإنسانية ومراقبة حصول المتضرّرين على المساعدة، وتعزيز التنسيق المدني العسكري.

المساءلة لصالح السكان المتضرّرين:

تضمن المساءلة لصالح السكان المتضرّرين أن المتأثرين بالأزمة في لبنان يتم إعلامهم واستشارتهم على نحوٍ فعال، وأن بإمكانهم مشاركة الملاحظات بأمان بشأن المساعدات

الإنسانية، فهي تعزز قنوات الاتصال ثنائية الاتجاه يسهل الوصول إليها، والتي من خلالها يمكن للمجتمعات التعبير عن المخاوف وطلب المعلومات والإبلاغ عن الشكاوى، ما يمكّن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من تكييف البرامج ومعالجة الفجوات في الاستجابة. ويتم تنسيق المساءلة الجماعية لصالح السكان المتضرّرين في لبنان من خلال مجموعة عمل خطة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للفريق القُطري للعمل الإنساني وبدعم من منصة المساءلة المجتمعية، التي تجمع وتحلل التعليقات من المجتمع من قنوات متعددة لإرشاد التخطيط القطاعي وتصحيح المسار.

الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي:

تلتزم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بضمان حصول المتضرّرين من الأزمات في لبنان على المساعدة بأمان وكرامة، بعيدًا عن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من طرف موظفي الإعانة، ويلتزم جميع الشركاء بسياسة عدم التسامح مطلقًا مع الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي وسيعملون على تعزيز قنوات الوقاية والتوعية والإبلاغ الآمنة حتى تفهم المجتمعات المتضرّرة حقوقها وتتمكن من الإبلاغ عن مخاوفها بسرية تامة، وستدمج المنظمات الإنسانية تخفيف مخاطر الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي في تصميم البرامج وتنفيذها، وستضمن معالجة الادعاءات على الفور وبما يتماشى مع الإجراءات المعمول بها. ويتم تنسيق جهود الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في لبنان من خلال شبكة الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي المشتركة بين الوكالات وتدعمها مسارات إحالة مشتركة وإجراءات تشغيل موحدة.

دمج ذوي الإعاقة:

سيتم دمج ذوي الإعاقة بشكل منهجي في التنسيق الإنساني لضمان أن تكون الاستجابة متاحة وعادلة ومتجاوبة مع احتياجات ذوي الإعاقة، وسيجري تعزيز المشاركة مع المنظمات التي ترعى الأشخاص ذوي الإعاقة الممثَّلة في مجموعة العمل المعنية بدمج ذوي الإعاقة وفرقة العمل المعنية بحالات الطوارئ لذوي الإعاقة، وذلك للإسهام في توجيه عملية التخطيط وأنشطة التوعية والرصد، وستدعم هذه المنظمات القطاعات والشركاء في تحديد العوائق التي تعترض الوصول إلى الخدمات ومعالجتها من خلال تقييمات شاملة، وتحسين تفصيل البيانات، وتقديم الإرشادات التقنية بشأن البرامج المراعية لإدماج ذوي الإعاقة، كما ستعزز جهود التنسيق التواصل الميسر وآليات المساءلة الشاملة لضمان تمكّن ذوي الإعاقة من الوصول الآمن إلى المعلومات والمساعدات والخدمات، والمشاركة بصورة فعّالة في عمليات صناعة القرار في مجال العمل الإنساني.

النوع الاجتماعي في العمل الإنساني:

ستقوم مجموعة العمل المعنية بالنوع الاجتماعي في العمل الإنساني بدعم إدماج المساواة بين الجنسين في الاستجابة الإنسانية في لبنان من خلال تحليل منسق لقضايا النوع الاجتماعي، وتقديم التوجيه الفني للقطاعات، وإصدار التنبيهات والمنتجات التحليلية الخاصة بالنوع الاجتماعي في العمل الإنساني، وتعزيز القدرات للشركاء الإنسانيين، كما ستعمل مجموعة العمل على تعزيز المشاركة الفاعلة للمنظمات التي تقودها النساء في هياكل التنسيق الإنساني والدعوة لتنفيذ برامج تراعي النوع الاجتماعي بما يتوافق مع سياسة النوع الاجتماعي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ودليل النوع الاجتماعي للجنة نفسها.

كيفية المساهمة

الدعم المباشر للشركاء المشاركين في تنسيق النداء الإنساني العاجل

- وضع النداء الإنساني العاجل على المستوى القُطري، بناءً على تحليل متعمق لسياقات الاستجابة والمشاركة مع الشركاء في مجال العمل الإنساني الوطنيين والدوليين، وتعد المساهمات المالية المباشرة لوكالات الإغاثة المعروفة واحدة من أكثر أشكال الاستجابة قيمة وفاعليّة في حالات الطوارئ.
- يمكن للجهات المانحة المساهمة مباشرةً لمساعدة المنظمات المشاركة في تنفيذ الخطط المقدمة في هذا النداء الإنساني العاجل.

دعم الاستجابة الإنسانية المنسَّقة عبر الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ

- يعتبر الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ طريقة سريعة وفعّالة لدعم الاستجابة الإنسانية السريعة عالميًا، ويوفر الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ تمويلاً فوريًا من أجل العمل الإنساني المنقذ للحياة في مستهل حالات الطوارئ وللأزمات التي لم تحصل على تمويل كافٍ، ونرحب بالمساهمات طوال العام من الحكومات والشركات الخاصة والمؤسسات والجمعيات الخيرية والأفراد، ولضمان قدرة الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ على مواصلة دعمه للعمليات الإنسانية في عام 2026، يتم تشجيع الجهات المانحة على تقديم مساهماتها في أسرع وقت ممكن.
- يمكن للحكومات الراغبة في المساهمة في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ التواصل عبر ocha.donor.relations@un.org
- يمكن للشركات والمؤسسات الراغبة في المساهمة في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ التواصل عبر ochaprivatesector@un.org.
- يمكن للأفراد المساهمة في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ عبر https://crisisrelief.un.org/cerf
- لمزيد من المعلومات حول الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، يُرجى زيارة https://www.unocha.org/cerf

دعم صندوق التمويل الإنساني للبنان

- تضمن الصناديق القُطرية المشتركة متعددة الجهات المانحة تخصيص موارد المانحين وتوزيعها في الوقت المناسب لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا ومساعدة الأشخاص الأكثر تضرّرًا، وتُرتّب أولويات الصناديق القُطرية المشتركة على المستوى المحلي؛ حيث إنها تساعد في إنقاذ الأرواح وتعزيز التنسيق الإنساني، وتتلقى المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة وشركاء آخرون أيضًا منح الصناديق القُطرية المشتركة.
- يمكن للحكومات الراغبة في المساهمة في صندوق قُطري مشترك ما التواصل عبر ocha.donor.relations@un.org
- يمكن للشركات والمؤسسات الراغبة في المساهمة في صندوق قُطري مشترك ما التواصل عبر ochaprivatesector@un.org.
- يمكن للأفراد المساهمة في الصناديق القُطرية المشتركة عبر https://crisisrelief.un.org/donate
- لمزيد من المعلومات حول الصناديق القُطرية المشتركة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، يُرجى زيارة https://www.unocha.org/country-based-pooled-funds

المساعدة الإغاثية العينية

- تحث الأمم المتحدة الجهات المانحة على تقديم التبرعات النقدية عوضًا عن التبرعات العينية، من أجل تحقيق أقصى قدر من السرعة والمرونة وضمان تقديم مواد الإغاثة الأكثر إلحاحًا. وإذا كان يمكنك تقديم مساهمات عينية فقط استجابةً للكوارث وحالات الطوارئ، فيُرجى إرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني تتضمن المعلومات المناسبة فيما يتعلق بمساهمتك إلى: ochaprivatesector@un.org

التسجيل والإقرار بمساهماتك

- يدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) خدمة التتبع المالي التي تسجل جميع المساهمات الإنسانية المُبلغ عنها (النقدية والعينية ومتعددة الأطراف والثنائية) لصالح حالات الطوارئ، إذ يهدف ذلك إلى منح الفضل وإبراز الجهات المانحة والشركاء تقديرًا لسخائهم وإظهار المبلغ الإجمالي للتمويل وكشف الفجوات في الخطط الإنسانية. يُرجى إخبار خدمة التتبع المالي بالمبلغ الذي ساهمت به، إما عبر إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى fts@un.org أو من خلال نموذج الإبلاغ عن المساهمة عبر الإنترنت على http://fts.unocha.org

نبذة

قامت مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بتجميع هذه الوثيقة بالتعاون مع مجموعة التنسيق المشتركة بين القطاعات في لبنان (ISCG)، وذلك نيابةً عن الفريق الإنساني القطري والشركاء. وتوفّر الوثيقة فهماً مشتركاً للأزمة، بما في ذلك أبرز الاحتياجات الإنسانية الملحّة والعدد التقديري للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة. كما تمثّل قاعدة أدلة موحّدة وتسهم في توجيه التخطيط المشترك للاستجابة الاستراتيجية.

الصورة على الغلاف

في 5 آذار/مارس 2026، في بيروت، لبنان، أدت أوامر النزوح الصادرة في عدة مناطق من لبنان إلى تحركات واسعة للعائلات الباحثة عن الأمان. وقد فرّ آلاف الأشخاص، بمن فيهم العديد من الأطفال، من منازلهم في الجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت، حيث تجمّع كثيرون في الشوارع أو حاولوا الوصول إلى مناطق أكثر أماناً. ويُعد الأطفال من بين الفئات الأكثر تضرراً، في ظل ما تواجهه العائلات من نزوح وحالة من عدم اليقين ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية. الصورة: UNICEF / UNI956444

إخلاء المسؤولية

إن التسميات المستخدمة في هذا التقرير وطريقة عرض مواده لا تعكس بأي حال من الأحوال أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، ولا بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

اطلع على آخر المستجدات

OCHA

ينسّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) العمل الإنساني لضمان حصول المتضرّرين من الأزمات على المساعدة والحماية التي يحتاجون إليها، ويعمل على التغلب على العقبات التي تحول دون حصول المتضرّرين من الأزمات على المساعدة الإنسانية، كما يتولى القيادة في تعبئة المساعدات والموارد نيابة عن منظومة العمل الإنساني.

www.unocha.org
twitter.com/OCHALebanon

Humanitarian Action
ANALYSING NEEDS AND RESPONSE

تقدم منصة العمل الإنساني (Humanitarian Action) لمحة عامة شاملة عن المشهد الإنساني، وتوفر أحدث المعلومات التي تم التحقق منها حول الاحتياجات وتقديم الاستجابة الإنسانية بالإضافة إلى المساهمات المالية.
humanitarianaction.info

rw response

تُشكِّل منصة ReliefWeb Response جزءًا من التزام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) تجاه المجتمع الإنساني لضمان توافر المعلومات ذات الصلة في حالات الطوارئ الإنسانية لتيسير فهم الأوضاع وصناعة القرار، وتُعدُّ بمثابة الجيل التالي من منصة الاستجابة الإنسانية.
reliefweb.int/country/lbn

fts Financial Tracking Service

تعتبر خدمة التتبّع المالي المزوّد الرئيسي للبيانات المحدّثة باستمرار حول التمويل الإنساني الدولي، وتسهم إسهامًا رئيسيًا في صنع القرار الاستراتيجي من خلال تسليط الضوء على الفجوات والأولويات؛ ومن ثمَّ، المساهمة في تقديم مساعدة إنسانية تتّسم بالفعّالية والكفاءة، وتقوم على المبادئ.
fts.unocha.org

لبنان

النداء الإنساني العاجل